الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـــم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة وهران
Université d'Oran
كليـة الآداب و اللغات و الفنـون
Faculté des lettres, des langues et des arts
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في اللغة بعنوان:

قـواعـد الرّتـــبة في اللّـسان العـــربي في ضـوء النّــظريّة التّــوليديّة التّــحويلــيّة

إشراف لجنة المناقشة:

د . محمد ملياني	**رئيـــــــــسا**
د . ابن عيسى عبد الحليم	**مشرفا ومقررا**
د . عبد الخالق رشيد	**عضـــــــوا**
د . عمار مصطفاوي	**عضـــــــوا**

إعداد الطالب:
جحافي سفيان

الموسم الجامعي: 2010-2011.

شكر

و

إهداء

إهداء و شكر

عرفان من طالب علم متواضع، إلى جميع من وقف إلى جانبي، وكان بحقّ سندا لي في بحثي هذا، والذي أخاله مستوفيا المراد.

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل أحمد حساني الذي كان ممهدا ومعبدا الطريق لي فيه.

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل المشرف الرئيس عبد الحليم بن عيسى الذي ألفيته دائما وأبدا المنهل العلمي الذي كنت أغترف منه الزاد المعرفي.

إلى رمز الحب والعطف والحنو، إلى الأم التي ما فتئت مضحية بالغالي والنفيس للولوج بي إلى عرش أهل العلم والمعرفة.

إلى صاحبتي الأمينة وأم زينة الحياة الدنيا، التي لم تدّخر أدنى جهد في عونها ومساعدتها لي.

إلى قرر عيني ورياحين كياني، إلى فدوى، نور اليقين، ومحمّد ملهم.

وأخيرا إلى كل من كان ولا يزال وجيها مشجعا لي في مساري العلمي المعرفي، إلى: محمد بوسرة، عبد القادر واضح، نور الدين بن طالب، ومراد بعوش.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر اللغة وسيلة من وسائل الإبانة والإفصاح عن المقاصد، وأداة للتواصل، والجملة إحدى الدعائم التي تقوم عليها باعتبارها عنصرا أساسيا في بنائها وتركيبها. وقد شغلت اهتمام النحويين والبلاغيين بغية كشف اللثام عن مكوناتها وتأليفها والعلاقات الضابطة لعناصرها وبالتالي اكتشاف القواعد التي تنظمها.

وقد اهتم اللسانيون بالجانب التأليفي لجملة، فقدَّموا نظريات متنوعة تفسِّر كيفيات انتظام عناصرها والعلاقات القائمة بينها، وتعد النظرية التوليدية التحويلية من بين أهم النظريات التي اشتغلت بذلك، فقدمت رؤى دقيقة وشاملة حول البنية اللغوية وكيفيات تشكيلها وتحليلها.

والمطلع على تأثير مبادئ هذه النظرية في الدراسات اللسانية العربية يلاحظ أنّ هناك الكثير من البحوث التي حاول فيها أصحابها الإفادة منها في تفسير البنية التركيبية للجملة العربية.

وبحثي يندرج ضمن هذه المحاولات، فقد حاولت أن أركز فيه على "الرتبة في الجملة العربية"، وقد عالجتها في إطار الإشكالية التالية:

كيف عالجت النظرية التوليدية التحويلية الرتبة؟ وكيف يمكن أن نفيد في ذلك من الدراسات العربية في دراستها؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى فصلين يتقدّمهما مدخل عنوانه: "مفاهيم عامة في النظرية التوليدية التحويلية"، وقد عالجت فيه ظهور النظرية وتطورها، ومحاولات علماء النحو التوليدي التحويلي في العقد الأخير من هذا القرن لضبط قوة القواعد التوليدية التحويلية وأهم أقطابها مثل: "جاكندوف" و"تشومسكي" وغيرهما، ثم ناقشت مبادئ النظرية وأثرها على

الدراسات اللغوية العربية والغربية، وكذا دور الدراسات اللغوية العربية في توضيح مقتضيات المنهج التوليدي والتحويلي وضوابطه.

أما الفصل الأول فتناولت فيه "الرتبة المحفوظة"، و كشفت في البداية عن أهميتها الرتبة في الدراسات اللسانية والتراكيب الأساسية للجملة في اللغة العربية، وأهم التراكيب التي تكون رتبتها مخصوصة في الرتبة الثابتة، ثم دلالات تقديم المسند والمسند إليه وفق تصور علماء اللغة، وقواعد الزيادة في التركيب الأساسي.

أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن "الرتبة غير المحفوظة"، باعتبار أنّ الترتيب من أبرز عناصر التحويل، فتطرقت إلى قواعد إعادة الترتيب، وتقديم بعض متعلقات الفعل، وتحدثت عن الرتبة غير المحفوظة في التراكيب الاستفهامية، ثم في الجملة الاسمية وكذا الفعلية وصولا إلى الجملة الحالية.

وختمت هذا العمل بخاتمة أودعتها أهم النتائج التي توصلت إليها انطلاقا من المناقشة الموضوعية للقضايا التي استدعتها مسائل البحث وقضاياه.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع اقتضى مني أن أتبنّى منهجا وصفيا قائم استقصاء جميع ما يتعلق بالمسألة المعينة ثم تحليلها ومناقشتها انطلاقا من آراء العلماء التي تخدم ذلك. المقارنة بين آراء اللغويين العرب القدامى وما سطره الفكر اللساني الحديث.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على عدة مصادر ومراجع منها ما ارتبط بموروثنا اللغوي القديم الذي اهتم بدراسة الرتبة ونظامها كـ"كتاب سيبويه"، و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، و"شرح ألفية ابن مالك" لابن عقيل. ومنها ما له صلة بالدراسات اللسانية الحديثة وبالخصوص التي اهتمت بالنحو التوليدي التحويلي مثل: "نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" لمازن الوعر، و"في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق"

لخليل أحمد عمايرة، و"البنية التركيبية للحدث اللساني" لعبد الحليم بن عيسى، و"الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة" لميشال زكريا.

وقد اعترضتني عدة صعوبات –خاصة وأنه كوني أنتمي إلى ذوي الاحتياجات الخاصة- أهمها صعوبة التنقل لإيجاد المراجع العلمية، وانعدام المراجع بالخط البارز، مما جعل اعتمادي على السمع لتلقي المعلومات يصعب من تجميع الأفكار وإعادة صياغتها، وكذا ترتيبها العامل الرئيس الذي أخذ مني الكثير من التركيز والوقت، بيد أنّني حاولت قدر الإمكان الإلمام بجوانب الموضوع، فإن وفقت فمن الله وحده وهو خير المستعان، وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان.

وفي الأخير أرجو أن يكون عملي المتواضع هذا مفيدا ومعينا لكل طالب علم.

وهران: 25-06-2011م

الطالب: سفيان جحافي.

مدخل

مفاهيم عامة في النظرية التوليدية التحويلية

أولا -ظهور النظريّة وتطوّرها.

ثانيا -قواعد النظرية التوليدية التحويلية.

ثالثا -مبادئ النظرية التوليدية التحويلية.

رابعا -أثرها على الدراسات العربية والغربية.

خامسا :أثر الدراسات اللغوية العربية في المنهج التوليدي التحويلي.

سادسا :أثر الدراسات اللغوية الغربية في المنهج التوليدي التحويلي.

مدخل: مفاهيم عامة في النظرية التوليدية التحويلية:

اهتم الباحثون والدارسون منذ زمن ليس بالقريب باللغة لمعرفة أصلها ونشأتها وطبيعتها والمعاني التي تؤديها التراكيب، والوظيفة التي تقدِّمها في المجتمع وللفرد، ولو تتبعنا تاريخ المجتمعات البشرية المعروف لوجدنا اللغة من أبرز الظواهر التي نالت الاهتمام في البحث والتفكير.

واهتمام العلماء بهذا الميدان تحركهم دوافع متباينة كثيرة، منها الدينية، ومنها القومية، ومنها العلمية، وقد خلّف هذا الاهتمام تراكما معرفيا هائلا، تنوع وتطور أكثر مع مر العصور. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بدراسة اللغة ومناقشة قضاياها في بحوث كثيرة إلا أن المجال ظل مفتوحا ضمن رؤى منهجية متنوعة، وقد اتضحت معالمها أكثر ضمن الدراسات اللسانية الحديثة[1].

ظلت الدراسات اللغوية في اللغة العربية كما في غيرها مزيجا من مستويات علم اللغة المختلفة، مع العناية الخاصة بالجانب التركيبي للجمل؛ كيف تُبنى التراكيب؟ وكيف تركب فيها الكلمات؟ وما هي القواعد التي تحفظ تواليها؟ وغير ذلك[2].

وتعد النظرية التوليدية التحويلية من أهم النظريات اللسانية المعاصرة التي حاول فيها رائدها "تشومسكي Chomsky" وأتباعه بيان كيفيات التركيب اللغوي ورصد مختلف التحولات التي قد تصيبه، وغدت "الرتبة" من أهم المقوِّمات التي قامت عليها. ولكن قبل توضيح ذلك ننطلق من التعريف بهذه النظرية.

1 في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة، ص: 13.
2 نفسه، ص: 15.

أولا- ظهور النظريّة التوليدية التحويلية وتطوّرها:

إنّ التحول النظري للسانيات في -أمريكا خاصة- قد أحدث ثورة داخل الدراسة التركيبية البنيوية، أو بالأحرى الدراسة التركيبية التوزيعية فكانت الإرهاصات الأولى لإعادة صياغتها، وإخراجها في شكلها الجديد، وقد بدأت تتجلى في مرحلتها الجنينية مع فكرة التحويل التي بناها اللساني الأمريكي زليغ هاريس Zillig Harris مبكرا، وهو قطب من أقطاب المدرسة التوزيعية، وإن كانت هذه المحاولات تبدو ناقصة بإغفالها للجانب الدلالي إلا أنها كانت تكفي مرحليا للإيحاء بتجارب مفيدة أدت إلى الترميم الذاتي لتلك النظرية وتحسينها، وإلى ولادة نظرية جديدة أكثر اكتمالا[1].

وفي الأعمال المبكرة لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية كان العلماء اللسانيات مهتمين بتطوير القواعد التحويلية من أجل ضبط العمليات النحوية التي تسهم في توليد التراكيب، والتي من خلالها يمكن ربط البنى العميقة بالبُنى السطحية.

والواقع لقد حاول علماء النحو التوليدي التحويلي في العقد الأخير ضبط العمليات النحوية التي تولد التراكيب، وأن يضبطوا إجراءات القواعد التحويلية، وهذه على سبيل المثال أعمال (ايموندس 1976) و(بييرموتر1971) و(تشومسكي1977)[2].

وبالإضافة إلى ذلك فإنّهم لا يزالون يحاولون شرح العمليات التي تقوم عليها هذه القواعد. ونستطيع تقديم التطورات التي عرفتها هذه النظرية من خلال المراحل التي مرت بها.

1 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 118.
2 في تحول اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، ص ص: 18-19.

وعرض المناهج التالية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية كفيل بتفسير التطور الذي طرأ عليها[1]، ونوضحها انطلاقا مما يلي:

- المنهج النحوي التركيبي لعام (1957).
- المنهج المعياري لعام (1965).
- المنهج المعياري الموسع (1970).
- المنهج العلائقي الدلالي لجاكندوف وغروبر (1965-1976).
- المنهج الدلالي التصنيفي لكوك (1979).

وسنتطرق إلى شرح هذه المناهج التي كانت توضح كيف تطوّرت أفكار هذه النظرية وقواعدها، وبالخصوص من الوجهة الدلالية، وسنكشف من خلالها عن الأسباب التي جعلت "تشومسكي Chomsky" يعدل عن المنهج دون سابقه، ويحاول أن يطوره، وانطلاقا من خلال الجهود التي قام بها تلامذته مثل غروبر (1965) وجاكندوف (1972) (1976) اللذان حاولا توسيع المفاهيم الدلالية في نظرية القواعد التوليدية التحويلية، وبالإضافة إلى ذلك سنشرح بشكل مستقل المنهج الدلالي التصنيفي الذي طوّره عالم اللسانيات الأمريكي ولتركوك(1979).

إنّ الهدف النهائي لهذا التطور الدلالي هو الوصول إلى إطار دلالي مرض، وذلك من أجل شرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

1 إنهم يبحثون عن نظام أكثر تجريدا في مبادئه التي بدورها ستحكم العملية النحوية والدلالية.

أ)- منهج المباني التركيبة لعام (1957):

لم يشر "تشومسكي Chomsky" في المنهج الذي وضعه عام 1957 إلى المستوى الدلالي، لقد صيغ هذا المنهج صياغة نحوية تركيبية محضة بحيث تألف من ثلاثة مكونات:

1)- المكون التوليدي المركبي:

ويمكن من خلاله للقواعد التوليدية المركبية أن تعيد كتابة الرموز اللغوية الفردية، وذلك من أجل إنتاج سلاسل لغوية ممثلة من خلال بنية عميقة مشجرة. إنّ هذا المستوى التوليدي المركبي يعمل من خلال نوعين اثنين من القواعد التوليدية.

- القواعد التفريغية التي تفرغ المستويات اللغوية العليا إلى مستويات لغوية دنيا.
- القواعد المعجمية التي تعطي القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات[1].

ويعتبر المكون التركيبي المكون التوليدي الوحيد الذي يفرد لكل جملة بنية عميقة (Structure profonde) التي تمثل التفسير الدلالي للجملة، وبنية سطحية (Structure surface) التي تمثل التفسير الفونولوجي للجملة.

والبنية العميقة هي المشير الركني الذي يحتوي على العناصر الأولية التي تكونها قواعد إعادة الكتابة، وفي الواقع لا يعدو أن يكون حسب كلود جرمان Claude Germain "المشير الضمني الذي تولده القواعد الركنية والذي يتم إجراء التحويلات عليه لبناء الجمل في البنية السطحية"[2].

وتتميز بما يلي:

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 52-53.
2 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 118.

✓إنّها البنية التي تمثل التفسير الدلالي للجملة.

✓إنّها البنية المولدة في قاعدة التركيب بوساطة قواعد إعادة الكتابة والقواعد المعجمية.

✓إنّها البنية التي يمكن لها أن تحول بوساطة القواعد التحويلية إلى بنية سطحية.

أما البنية السطحية فهي نتاج العملية التوليدية التي تتم على المستوى التركيبي للجملة وانطلاقا من التحولات التي قد تصيبه، ويقول "كلود جرمان" إنّها: «ترتبط بالأصوات اللغوية المتتابعة، ويتم تحديد التغير الصوتي للجمل عبرها»[1]. ويتألف المكون التوليدي المركبي من المكون الأساسي والمكون التحويلي:

أ)- المكون الأساسي:

يحتوي المكوّن الأساس على قواعد إعادة الكتابة التي بواسطتها يتم توليد المشير الركني الذي يعد البنية العميقة المولدة، نمثل ههنا لعمل القواعد إعادة الكتابة بالمشير الركني التالي[2]:

ج	←	ركن الإسناد	+ ركن التكملة
ركن الإسناد	←	ركن فعلي	+ ركن إسمي
ركن فعلي	←	زمن	+ حدث
ركن إسمي	←	تعريف	+ إسم
ركن التكملة	←	ركن حرفي	
ركن حرفي	←	حرف	+ ركن إسمي
ركن إسمي	←	تعريف	+ إسم

كما يحتوي في الوقت ذاته على القواعد المعجمية بإدخال المفردة المعجمية المناسبة وفق السمات التي يأخذها العنصر في التركيب، وبهذا يتم

1 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 128.

2 المرجع نفسه، ص: 129.

توليد المتوالية الكلامية التي تأخذ شكلها النهائي في البنية السطحية بعد إجراء التحويلات عليه.

ويتضمن المكون الأساسي[1]:

✍ مكونا فرعيا خاصا بالفئات يحتوي على قواعد إعادة الكتابة التي تتعامل مع الفئات الكلامية (الجملة، الركن الفعلي، الإسم، ...).

✍ مكونا فرعيا خاصا بالمفردات المعجمية يحتوي على المعجم الذي تندرج ضمنه السمات الفونولوجية والتركيبية والدلالية والذي يلحظ تفريع الفئات وإدراج المفردات.

ب)- المكون التحويلي:

يتكون المكون التحويلي من قواعد معينة تسمح بتحويل البنية العميقة المولدة بوساطة قواعد إعادة الكتابة إلى بنية سطحية في المتوالية الكلامية الفعلية تخضع البنية العميقة إلى عدة تغيرات من تقديم وتأخير وحذف وزيادة حتى تفضي بها إلى شكلها الصوتي النهائي الذي تأخذه في البنية السطحية[2].

والذي يتألف من نوعين اثنين من القواعد التحولية:

🕮- القواعد الجوازية التي يمكن أن تكون أو لا تكون.

🕮- القواعد الوجوبية التي لا بد من وجودها في هذا المكون.

2)- المكون الصوتي الصرفي:

والذي يتألف من القواعد الصوتية والصرفية ووظيفتها صياغة التركيب الأساسي أو المشتق كمخزون لغوي في شكل نهائي. والواضح أن تشومسكي

1 الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا، ص: 152.
2 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 130.

من خلال المنهج النحوي التركيبي لعام 1957 لم يشر إلى المكون الدلالي على الإطلاق[1].

وهو المكون الذي يحدد الشكل الصوتي المولدة في المكون التركيبي، ويضفي عليها تفسيرا قائما على أساس قواعد فونولوجية خاصة بكل لغة.

يبحث المكون الفونولوجي في القواعد التي تصف الجملة بواسطة التمثيلات الفونيتيكية المأخوذة من النظرية الألسنية العامة ويتكون من القواعد الفونولوجية[2].

لقد كان عالما اللسانيات كاتز و فودور (1963) هما من طرح القضية الدلالية على نحو واضح وأرادا أن يستقصياها بشكل شامل في اللغات الإنسانية كلها، ولقد وضعا نوعين اثنين من القواعد الدلالية.

- القواعد المعجمية.
- القواعد التفسيرية.

لكن هذه الفرضية لم تراع نماذج كثيرة من التراكيب اللغوية، كما أنها لم تكن قوية بحيث يمكنها أن تربط المكون الدلالي بالتوليدي المركبي، ومن استطاع الربط بين هذين المكونين هما: كاتز و بوستال (1964) خلال تقديم مفهوم جديد للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي.

ب)- المنهج المعياري لعام (1965):

استطاع تشومسكي أن يملأ الفجوة الدلالية في منهجه التوليدي المركبي من خلال تطوير المبادئ الدلالية في النظرية والتي كان قد قام بها علماء

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 53-54.
2 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا، ص: 137.

اللسانيات الأمريكيون (كاتز، فودور، وبوستال)، ولقد تألف التعديل الجديد من ثلاث مكونات[1]:

أ) المستوى المركبي:

وهو مستوى توليدي يعمل على مكونين اثنين:

الأول: *المكون التوليدي المركبي:* ويتألف من ثلاثة أنواع من القواعد:

- القواعد التفريغية.
- القواعد التصنيفية.
- القواعد المعجمية.

الثاني: *المكون التحويلي:* ويتألف من نوعين اثنين من القواعد:

- القواعد الوجوبية.
- القواعد الأسلوبية الجوازية.

ب) المستوى الدلالي (مكون دلالي):

هو مستوى تفسيري يعمل على البنية العميقة، فأهم المفهومات المطروحة في المنهج المعياري هو مفهوم البنية العميقة ومفهوم التمثيل الدلالي لها.

ج) المستوى الصوتي (مكون صوتي):

هو مستوى تفسيري يعمل على البنية السطحية للتركيب مستعملا القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الصوتي (الفونولوجي).

بعد تقضي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية، فإن العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أن المكون الدلالي هذا غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة وحججهم كانت أن البنية العميقة لاتستطيع أن تشرح التراكيب التي لها بنى سطحية مختلفة والتي تمثلها بنية دلالية تجريدية واحدة.

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 55-56.

ويعد المكون الدلالي -من وجهة نظر المدرسة التوليدية التحويلية- مكونا ثانويا، وما ذلك إلا لأن دوره ينحصر في التفسير الدلالي للبنى التي يولدها المكون الأساس بوصفه المكون التوليدي الوحيد، ومن ههنا كانت البنية العميقة المجال القاعدي لعمل المكون الدلالي إذ من خلالها يقدم التفسير الدلالي للجملة[1].

يتبدى المكون الدلالي في مجالين:

أحدهما: مجال المعجم، وهو قائمة من المداخل المعجمية تتميز بسمات فونولوجية وتركيبية دلالية، ويسند المعجم لكل كلمة معنى أوليا.

و**الآخر:** مجال قواعد الإسقاط، وهي القواعد التي تقرن بين الوحدات المعجمية والبنى التركيبية التي يولدها المكون الأساس، فيتوصل بهذه الطريقة إلى مدلول الجملة[2].

ولتوضيح ذلك أكثر، نعتمد المشير الدلالي التالي[3]:

أكل ⟵ / فعل/ ⟵/ + تام/، / + متعد/، / + فاعل حي/ إلخ ...

الـ ⟵ / تعريف/⟵/+ محدد/،/+ محدد/،/+مفرد أو جمع/،/مذكر أو مؤنث/ إلخ ..

رجل⟵ / إسم/ ⟵ / +حي/، / + إنسان/، / + ذكر/، / + راشد/ إلخ ...

تفاحة⟵ / إسم/ ⟵/ + طبيعي/، / + نبات/، / + فاكهة/، / + مؤنث/ إلخ ...

ج)– المنهج المعياري الموسع لعام (1970):

إن أهم المشكلات الجدية في المنهج المعياري طبقا لرأي نقاده تنحصر في مشكلين اثنين:

❶- العمق المحدود والسطحي للبنية العميقة.

1 أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص: 504.
2 المخصص، ابن سيده، ج4، ص: 77.
3 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 131.

❷- الابتعاد عن الدقة في فرضية كاتز و بوسطال.

هاتان المشكلتان الدلاليتان حثَّتا تشومسكي مرة أخرى لأَنْ يعدل منهجه المعياري لعام (1965)، وذلك من خلال وضع فرضيات لسانية عدة[1]:

الفرضية المعجمية:

لقد أوضح تشوميسكي عام (1970) المشكلة الدلالية وقد عبر عن الحاجة إلى تطوير المكون الدلالي وذلك لتبسيط نظرية القواعد التوليدية التحولية وجعلها أكثر قدرة على تفسير العلاقات الدلالية.

وعلى أية حال فقد وسع تشومسكي القواعد التوليدية في المكون التوليدي المركبي، وذلك من أجل أن تكون قادرة على معالجة المفردات المشتقة أيضا. وقد دعا هذا التعديل بالفرضية المعجمية وذلك كنقيض للفرضية التحويلية. ولكن المشكلة التي واجهت تشومسكي هي أن المرء يمكنه تحويل التراكيب في حالة المفردات الأصلية، ولكنه لا يستطيع الشيء نفسه في حالة المفردات المشتقة، وبدلا من ذلك طور تشومسكي فرضية معجمية أكثر دقة لمعالجة المفردات المشتقة، ولتخفيض الالتباسات الدلالية المحيطة بكل المفردات الأصلية المشتقة، لقد اقترح أيضا بعض القواعد الكلية التي تحدد الأفعال اللازمة التي إذا ما أضيفت إليها القيمة الدلالية (+سببي) تصبح أفعالا متعدية.

وهكذا فإنّ الفرضية المعجمية يمكن أن تعالج البنية الدلالية للمفردات بطرق مختلفة كما هو مبين في الشكل التالي[2]:

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 59-60.
2 المرجع نفسه، ص: 62.

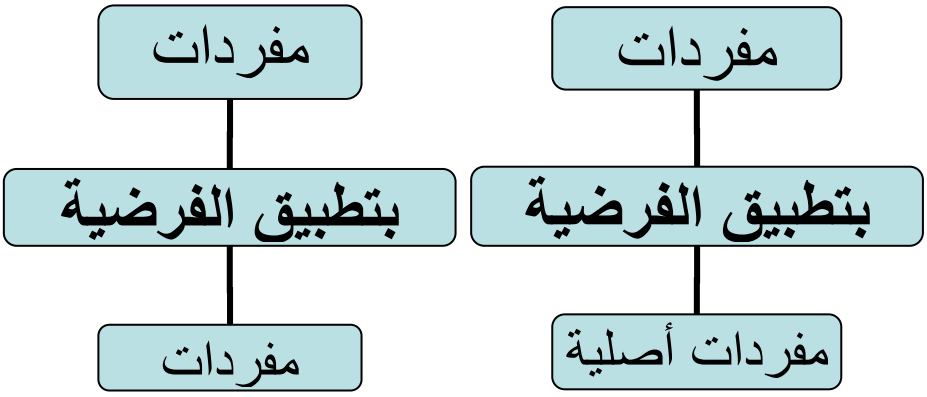

وهذا ما جعل تشومسكي يعتقد بأن بعض الحقائق النحوية التركيبية يمكن أن تعالج معالجة دقيقة إذا كانت أقل تجريدية مما كانت عليه عام (1965).

الفرضية التفسيرية:

لم يكن تشومسكي (1971) راضيا مرة أخرى عن المنهج المعياري وذلك لان هنالك مشكلات لم يعالجها هذا المنهج، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- لم يستطع هذا المنهج المعياري أن يشرح البنية الدلالية للتعابير التي تدل على الاهتمام والعناية والقصد والتعابير التي تدل على ما قبل الافتراض الذهني كالجملتين:

1- Is It John when writes poetry ?

2- It is not john who writes poetry

- إن هذين التركيبين يجب أن يفسرا من خلال البنية السطحية وليس من خلال البنية العميقة، ذلك أن التمثيل الدلالي يجب أن يظهر في طريقة ما: بأن (John) هو المهتم به في التركيب وأن التركيب يوحي ذهنيا ما قبل الافتراض بأن أحدهم يكتب شعرا[1].

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 53-54.

- لم يستطع المنهج المعياري أن يفسر البنية العميقة للتراكيب ومشتقاتها، وقد استنتج تشومسكي أن تراكيب النفي وتراكيب الكم العددية يجب أن تفسر دلاليا من خلال البنية السطحية.

- إن الفعل المساعد "shall" في اللغة الانجليزية يجب أن يفسر من خلال البنية السطحية. وذلك أن "shall" في تراكيب الاستفهام مختلفة عنها في التراكيب المثبتة من الناحية الدلالية.

- في حالة الربط الإحالي وعودة الضمير، فإن التفسير الدلالي سيستعمل على البنية السطحية وذلك بسبب قاعدة النبر.

- إنّ الأفعال التامة في اللغة الانجليزية لها دور هام في تحديد التفسير الدلالي والتغلب على هذه المشكلات الدلالية، فقد ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والسطحية على السواء وذلك من خلال تقديمه نوعين من القواعد التفسيرية والدلالية:

- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.

بالإضافة إلى ذلك فقد أسقط تشومسكي من منهجه فرضية كاتز وبوسطال، والتي تنص على أن القواعد التحويلية لا تغير المعنى، أما في الفرضية التفسيرية الجديدة فإن القواعد التحويلية يمكنها أن تغير المعنى.

الفرضيات المعاصرة (المعدلة نحويا و دلاليا)[1]:

بعد صياغة الفرضيتين المعجمية والتفسيرية بدأ العمل في نظرية القواعد التوليدية التحولية ويضع لها ضوابط دقيقة.

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 64-65.

وقد ناقش (ايموندز1976) عالم اللسانيات الأمريكي بعض القواعد المفروضة على المستوى التوليدي المركبي، وعلى المستوى الدلالي، ولكن الضوابط المهمة التي نُوقشت في هذا المجال كانت تلك التي شرحها تشومسكي (1973-1977)، وتشومسكي ولاسنيك (1977). وقد دعا رائد النظرية التوليدية التحويلية إلى البحث في البنية العقلية الذهنية المستقلة، والتي يمكن أن يعبر عنها بـــ: "الشكل المنطقي" (LOGICAL FORMAM) والواقع إن التعديلات التي طرأت على القواعد التوليدية التحولية (1973-1977) تظهر تكافؤَ المكونات النحوية التركيبية مع المكونات الدلالية، ويمكن لهذا التكافؤ أن يظهر الحقيقة القائلة بأن المفاهيم النحوية التركيبية قد تغيرت لصالح المفاهيم الدلالية الجديدة.

إن أحدث عمل لتشومسكي (1981) يهدف الآن إلى توحيد المناهج التي وضعها بين عامي (1970-1981) تحت منهج واحد. هذا المنهج يمثل نظرية القواعد التوليدية التحويلية بشكل شمولي ودقيق، و يمكن أن نبيِّن المنهج الجديد لقواعد النظرية التوليدية التحويلية قي الشكل الآتي:

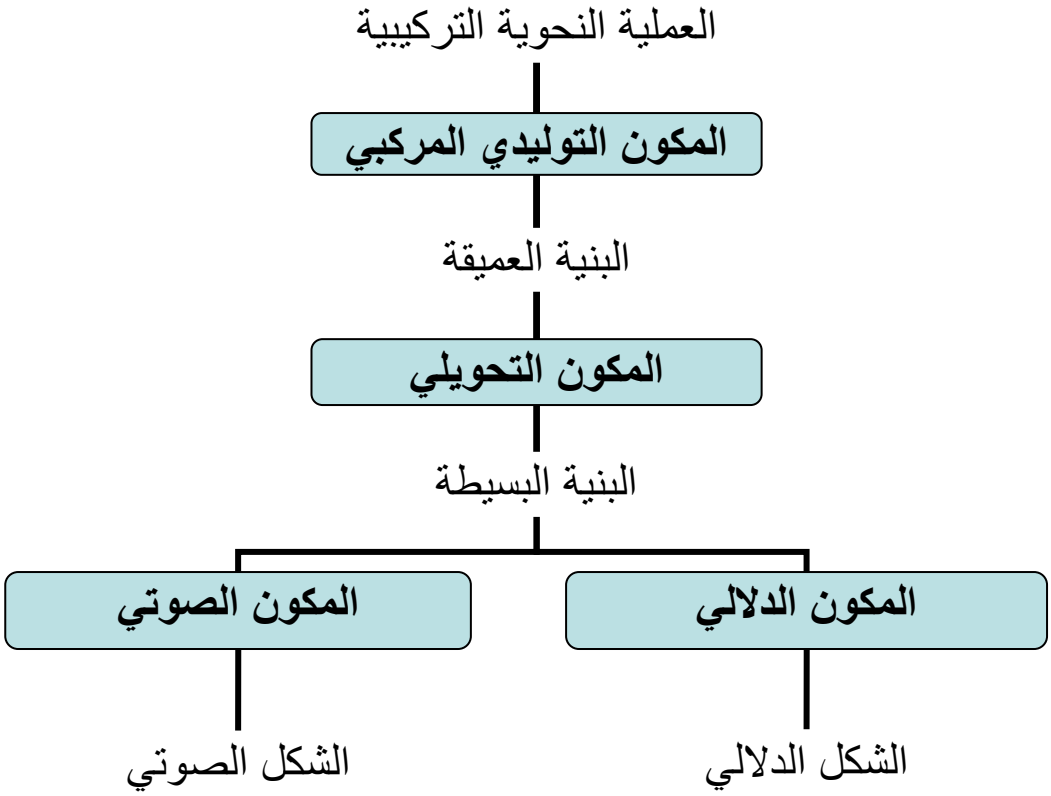

يمثل هذا الشكل المنهج الجديد لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية[1].

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص: 66.

د)–المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف *JACKENDOFF* :

قبل شرح منهج عالم الدلاليات جاكندوف (1972) والذي يعتمد على فرضية غروبر عام (1965) من المفيد أن نشرح بشكل مختصر المبادئ العامة لهذه الفرضية الدلالية.

- الفرضية الدلالية وغروبر (GRUBRE):

إن المسوغ لوجود نظرية دلالية من وجهة نظر عالم الدلاليات الأمريكي غروبر (1965) الصعوبات الدلالية التي رافقت نظرية القواعد التوليدية التحويلية، ذلك لأن العلاقة التي تربط المكون الدلالي والمكون التوليدي المركبي كانت علاقة ضعيفة بحيث أصبحت النظرية تحتاج إلى التعديل .

لقد اقترح غروبر النظام الاشتقاقي ما قبل المعجمي حيث حاول استقصاء العلاقات النحوية والتركيبية والدلالية والصوتية؛ فقواعد الكلمات المفردة (ما قبل المعجمية) على سبيل المثال ستحدد الرتبة النحوية التركيبية للتركيب اللغوي، أما القواعد الدلالية والسياقية فستحدد قراءة التركيب اللغوي دلاليا. وبهذا فإن النظام الدلالي الاشتقاقي من وجهة نظر غروبر سيكون إلى حدٍّ ما أعمق من البنية العميقة عند تشومسكي (1965).

إنّ النظام غروبر الدلالي بشكل عام عالج بنية (قبل المعجمية) الأفعال اللغوية، ومن خلال تصريف بعض الملحقات فإنّنا نستطيع أن نشرح بنية الفعل دلاليا.

إنّ النظام الدلالي بشكل عام أدق من البنية العميقة المقترحة في المنهج المعياري عند تشوميسكي. والواقع إن إسهام غروبر الفعلي يتمثّل في وصفه وشرحه للأدوار الدلالية في التركيب اللغوي، والتي استعملها لتعريف نظامه

المعجمي بشكل فعّال في بدايات المنهج الدلالي التصنيفي الذي كان قد طوَّره فيها فيلمور (FILLMORE).

- الفرضية الدلالية عند جاكندوف:

لقد وضع عالم الدلاليات الأمريكي جاكندوف (1972) نموذجا دلاليا جديدا يعتمد على المبادئ والعلا قات الدلالية التي وضعها عالم الدلاليات الأمريكي غروبر (1965)، والهدف من ذلك هو إدخاله في نظرية القواعد التحويلية التركيبية عند تشومسكي القواعد الدلالية، ويتألف النموذج الدلالي الجديد من أربعة تراكيب دلالية[1]:

أ- التركيب الوظيفي الذي يمثل العلاقات الدلالية بين الأركان اللغوية في التركيب الأساسي كالعلاقات الدلالية بين الفعل وأدواره (الموضوع, المكان, ابتداء الغاية, انتهاء الغاية, الفاعل).

ب- التركيب السياقي الموضح الذي يحدد السياقات الدلالية المختلفة؛ مثل: (1) التطابق (2) التبعية (3) الرابط الاحالي (4) المجاز.

جـ- التركيب التطابقي الذي يبين ما إذا كان التركيب ركنين لغويين اثنين يعودان على بعضهما البعض من حيث الربط الاحالي .

د- تركيب العناية والاهتمام و التقديم الذي يدل على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساسي. إن أركان هذا التركيب مؤلفة من التوكيد والنبر والنغمة.

إن هذه التراكيب الأربعة ستمنح التفسير الدلالي للأركان اللغوية في التركيب، ولكنها لا تستطيع أن تقدم الرابط الجيد الذي يربط هذه الأركان فيما بينها.

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص: 69.

لقد وضع جاكندوف ثلاثة ضوابط لغوية وبالتحديد[1]:

1- الضوابط المختارة. 2- الضوابط الثابتة. 3- الضوابط الدلالية المتدرجة.

إن الشيء الذي يربط جاكندوف بغروبر هو أن الأول تبني النظام الدلالي كله عند غروبر دون تغيير فيه واستعمله للتفسير الدلالي في كتابه :

Semantic interpretation in generative grammar1972

- مميزات المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف:

لقد اعتبر جاكندوف (1972) نموذجه الدلالي نموذجا شاملا نحويا ودلاليا؛ فمن الناحية النحوية فانه يستطيع أن:

أ- يعرف القواعد التي تولد التراكيب

ب- يعبر عن العمومية الدالة والمرتبطة باللغة وعن علاقتها السياقية

ج- لا يكون قويا جدا ولا ضعيفا جدا.

أما من الناحية الدلالية فيعتقد جاكندوف (1972) أنّ دمج العلاقات الدلالية التي وضعها غروبر في نموذجه الدلالي النحوي سيقوي من ذلك النموذج نحويا ودلاليا، ويخلف بالتالي نموذجا شاملا يستطيع أن:

أ- يوجد الاستعمالات المختلفة للفعل نفسه

ب- أن يضبط الاسم مع توكيده (النفس) ويضبط المبني للمجهول والربط الاحالي وأشياء أخرى النظام الدلالي .

ج- أن يخفض من درجة الالتباس والغموض الموجودين في الأدوار الدالية

د- أن يعبر بدقة عن العلاقات الدينامية بين ابتداء الغاية وانتهائها في الأفعال.

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص: 69.

هـ)- المنهج الدلالي التصنيفي عند كوك (*COOK*)

يهدف هذا البرنامج إلى المضمون الدلالي للتراكيب والواقع أنه أعمق من المنهج المعياري الموسع من الناحية الدلالية؛ وذلك لأن الظاهرة الدلالية من وجهة نظر أصحاب هذا المنهج هي أعمق وأدق من البنية العميقة في المنهج المعياري الموسع.

إن التطورات الدلالية عند فليمور وتشيف وكوك هي موازية للمكونات الدلالية عند جاكوندوف وغروبر؛ لأن الدلاليين التصنيفيين يعتقدون أن منهج جاكندوف الدلالي يمكن أن يطور من خلاله مقارنته مع مفاهيم دلالية تصنيفية أخرى.

ويتميز المنهج الدلالي التصنيفي عند كوك بين نوعين اثنين من الأدوار الوظيفة الدلالية:

أ- الأدوار الدلالية السطحية والتي تحدث في البنية العميقو و البنية السطحية وجوبا.

ب- الأدوار الدلالية المستقرة والتي تحدث في البنية العميقة وجوبا ولكن لا يمكن لها آن يحدث في البنية السطحية، ويمكن ألا تحدث جوازا[1].

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 74-75.

ثانيا- قواعد النظرية التوليدية التحويلية:

قد اقترح تشومسكي في كتابه البنى التركيبية ثلاثة نماذج من القواعد تتفاوت فيما بينها من حيث القدرة على تقديم التفسير الكافي للبنى التركيبية وهي:

أ)- القواعد ذات الحالات المحدودة:

إن القواعد ذات الحالات المحدودة والتي تنعت بالأنموذج الماركوفي هي سلسلة من الاختيارات تتم في السياق الخطي للكلام، أي كل اختيار لاحق يحدده اختيار العناصر السابقة[1]، وتتكون هذه الآلية المبرمجة من حالات أولية، وحالات نهائية، وينعت تلاحق العناصر بين الحالة الأولى والحالة النهائية بالجملة. ويمكن توضيح ذلك من خلال مثالين:

1- أصبح العامل منتجا ومسيرا في المؤسسة.

2- أصبح العمال منتجين ومسيرين في المؤسسة.

إن اختيار (أصبح) يؤدي إلى اختيار (العامل) أو (العمال).

لكن اختيار (العامل) يؤدي بالضرورة إلى اختيار (مسيرا) أو (منتجا).

اختيار (العمال) يترتب عنه حتما اختيار (مسيرين) أو (منتجين).

اختيار (المؤسسة) يترتب عنه الاختيارات السابقة.

ويرفض تشومسكي هذه القواعد مبدئيا لأنها غير قادرة على توليد عدد لا حصر له من جمل اللغة غير المتناهية، لأن هذه القواعد قائمة على أساس التلاحق المبني على اختيار العناصر اللغوية، أي توليد الكلمة بعد الكلمة من

1 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا، ص: 127.

اليمين إلى اليسار مما يجعلها قاصرة لا تتناسب مع القدرة التوليدية للبنى التركيبية[1].

ب)- القواعد الركنية:

إن قصور القواعد ذات الحالات المحدودة جعل تشومسكي يقترح قواعد أخرى لها القدرة على أكثر عدد ممكن من الجمل المتناهية ولا يتحقق ذلك غلا بالقواعد الركنية (Les règles syntagmatiques) والتي باستطاعتها أن تولد كل الجمل التي تولدها القواعد الأولى (ذات الحالات المحدودة) والعكس غير صحيح.

تعتمد القواعد الركنية بادئ ذي بدء على التحليل على مؤلفات مباشرة وهو التحليل الذي كان سائدا عند التوزيعيين، ويعتمد تشومسكي على قواعد توليدية تنعت بقواعد إعادة الكتابة (Les règles de rèectriture).

من نوع (س ----> ع) أي أعد كتابة (س) بواسطة (ع).

وهذه القواعد حسب ابن جني في كتابه الخصائص هي: "مجموعة من القوانين التي تمكن الباحث من أن يفرع مبدئيا بـ (ج) رمز أولي إلى مختلف مستوياتها حتى تتولد الجملة"[2].

وقد حاول تشومسكي أن يحدد مراحل تطبيق القواعد الركنية التي تقسم الجملة أولا إلى المعادلة التالية:

ج ---> ركن إسمي + ركن فعلي.

1 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 122.

2 الخصائص، ابن الجني، ص: 20. النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، مجلة اللسانيات، عدد 6 (1982)، ص: 29.

لكونهما الركنين الرئيسيين ثم تعاد كتابة كل ركن على حدة بواسطة قواعد إعادة الكتابة إلى أن تنتهي العملية بتوليد الجملة ولتوضيح ذلك أكثر نعتمد الشكل التالي:

ج ---> ركن إسمي + ركن فعلي.

ركن إسمي ---> تعريف + إسم.

ركن فعلي ---> فعل + ركن إسمي.

تعريف ---> الـ.

وبالرغم من أن القواعد الركنية بإمكانها توليد الجمل الأصولية البسيطة في اللغة، بيد أنها لا تستطيع تفسير بعض الجمل المتشابهة والمتداخلة –ذات البنى المعقدة-[1] "مما دفع تشومسكي إلى الإقرار من الناحية النظرية بإمكانية توافر أكثر من قاعدة واحدة يمكنها توليد الجمل الأصولية للغة كلها"[2].

ج)– القواعد التحويلية:

إن أهمية القواعد التحويلية تكمن في قدرتها الذاتية من خلال العلاقة التي تتبدى في ضوء ما تقدمه هذه القواعد من إجراءات.

وتنقسم القواعد التحويلية إلى قسمين: قواعد تحويلية وجوبية، وقواعد تحويلية جوازية (اختيارية)، ويعرف هذا في التراث النحوي العربي بالوجوب والجواز، وجوب أو جواز تقديم عنصر أو حذف عنصر.

وتعتمد القواعد التحويلية إخراج الجملة في شكلها النهائي على[3]:

1- قواعد مورفو-فونولوجية تحول الجملة الأصولية في اللغة إلى شكل منطوق.

1 معجم مقاييس اللغة، ابن الفارس؛ مادة: "بشر".
2 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 123-124.
3 المرجع نفسه، ص: 125.

2- قواعد مورفو-غرافية تحول الجملة الأصولية إلى شكل مكتوب.

إن مفهوم التحويل يختلف من اتجاه لساني إلى آخر، فهو "عند هاريس يختلف مما هو عليه عند تشومسكي، هو عند الأول مشروط بإجراء توزيع الكلمات واستبدالها، بينما هو عند الثاني مشروط بالجانب الذهني للمقولات النحوية"[1][2].

لقد بلغ التحليل التركيبي أوجه في ضوء التطور الذاتي للنظرية التوليدية والتحويلية، كما أرادها صاحبها الذي ما انفك يسعى لتطويرها وتهذيبها حتى اكتملت وآتت أكلها في كتابه "أوجه النظرية التركيبية" 1965، وهو الكتاب الذي يعد مرحلة حاسمة في مجال التنظير الفعلي للسانيات التوليدية والتحويلية، حيث برزت هذه النظرية بصور بائنة في مبادئها ومجال تطبيقها في ظل المدد التنظيري التي دعمت به، والذي غطى ما أغفلته نظرية البنى التركيبية 1957، وقد أضحت النظرية التوليدية والتحويلية تنعت عادة بالنظرية النموذجية أو النظرية المعيار[3].

1 معجم مقاييس اللغة، ابن الفارس؛ مادة: "ضرب".
2 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 126.
3 المرجع نفسه، والصفحة ذاتها.

ثالثا- مبادئ النظرية التوليدية التحويلية:

إن تنظيم القواعد الذي يقرن الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية ضمن الكفاية اللغوية هو بالذات ما ندعوه بالقواعد التوليدية والتحويلية، وتلتزم النظرية التوليدية والتحويلية بوضع وصف بنياني يقدم كافة المعلومات عن الجمل عبر القواعد ذاتها التي تولدها، يقول تشومسكي: "يجب اعتبار القواعد التي يطرحها الألسني كنظرية تفسيرية فهي تقترح تفسير كيف أن متكلم اللغة موضع البحث يفهم الكلام ويفسره ويكونه ويستعمله على نحو ما دون غيره"[1].

ومن هنا ارتأينا أن نتناول عمل القواعد التوليدية والتحويلية بصورة مفصلة:

أ) تولد القواعد التوليدية والتحولية جمل اللغة الأصولية وأن تولد فقط هذه الجمل وان تقرر في الوقت نفسه أية جملة هي أصولية وأية جمل هي غير أصولية.

ب) باستطاعة القواعد التحويلية أن تحلل العلاقات القائمة بين عناصر الجملة؛ فمثلا يجب أن يكون باستطاعتها أن تنص على أن العلاقة بين "الرجل" وفعل "أكل" في الجملة التالية:

أكل الرجل تفاحة؛

هي نفس العلاقة القائمة بين "الولد" وفعل "سافر" في الجمل التالية:

(1). سافر الولد.

في حين تختلف عن العلاقة بين "الرجل" وفعل "قتل" في الجملة التالية:

(2). قتل الرجل.

1 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكرياء، ص: 102.

كما ينبغي أن تستطيع قواعد هذه أن يشير إلى أن بعض العناصر تختلف في الظاهر من حيث تركيبها الصوتي وتعقيداتها، تتماثل من حيث إنها تظهر نفس البنية في مستوى معين لنتأمل الجملة التالية:

(3). سافر الرجل.

(4). سافر الولد الذي مات أبوه.

(5). سافر الرجل الذي أسس الجريدة الأوسع انتشارا والأكثر مبيعا في العالم العربي.

" فالرجل" في (4)، و"الولد الذي مات أبوه" في (5)، و"الرجل الذي أسس الجريدة الأوسع انتشارا والأكثر مبيعا" في (6)، تتماثل من حيث أنها مكون ركنا اسميا.

ت) تحدد القواعد لمختلف الفئات النحوية التي تتشابك في العلاقات الركنية مثلا تتميز بين الفعل والاسم استناد إلى وظيفة أو إلى توزيع كل من هاتين الفئتين[1].

كما يجب أن تحدد القواعد كيف أن هذه الفئات تتفرع إلى فئات متفرعة عنها، فمثلا في ما يختص بفئة (الاسم) ينبغي أن تميز القواعد بين الاسم الذي يحتوي على سمة (+ متحرك) (الرجل)، وبين الاسم الذي يحتوي على سمة (- متحرك) وبين الاسم الذي يحتوي على سمة (+ معدودة) والاسم الذي يحتوي على سمة (- معدود). وأخيرا يجب أن تحدد القواعد أيضا السمات الانتقائية التي يحتوي عليها الاسم والفعل.

ث) تصف القواعد شكل اللغة الصوتي أي الفونومات كما ينبغي أن تصف دلالات الجمل.

1 قواعد اللغة العربية التوليدية والتحويلية تظهر على سبيل المثال أن الفعل والنعت فئتان متفرعتان تعملان عمل الفعل.

ج) تشرح القواعد خصائص اللغة الإنسانية ولاسيما ميزه الإبداعية في اللغة أي كيف يستطيع الإنسان من خلال استعمال قواعد محدده وعناصره أن ينتج عددا لا متناهيا من الجمل.

ح) تفسر القواعد كيف أن الجملة الواحدة تحتمل أكثر من دلالة واحده أي أن تزيل اللبس الناجم عندما تعبر الجملة الواحد للتوضيح نأخذ الجملة التالية:

(7) سمعت الحب يهمس بشفتي سلمى في أذان نفسي.

فالجملة قد تعني أن الحب يهمس كلمة (سلمى) في آذان نفس الكاتب، كما قد تعني أن الحب يهمس أن سلمى موجودة في أذان نفس الكاتب كما قد تعني أن الحب يهمس بواسطة شفتي سلمى في أذان نفس الكاتب

خ) تفسر القواعد كيف بنيتين مختلفتين يتضمنان الدلالة نفسها.

(8) أكل الرجل التفاحة.

(9) التفاحة أكلها الرجل.

د) يفسر القواعد أن البنية التركيبية نفسها يمكن أن تتخذ قراءة واحدة أو قراءتين أولا تتخذ بتاتا أية قراءة. لنأخذ الجمل التالية:

(10) سألت يوسف أن يذهب.

(11) سأل زيد يوسف أن يذهب.

(12) قررت يوسف أن يذهب.

فالجملة (10) تتخذ قراءة واحده بينما تتخذ الجملة (11) قراءتين

(13) سأل زيد يوسف -أن يذهب زيد-.

(14) سال زيد يوسف -أن يذهب-.

والقواعد الأفضل هي التي تحلل أكبر عدد من المعطيات بطريقة واضحة وبسيطة وشاملة وقد أشار تشومسكي إلى هذه الناحية "أن المجموعة قواعد

اعتباطية بإمكانها أن تعدد عددا كبيرا من المظاهر دون أن نوضح المزايا الصورية التي تميز بين مجموعة الوصف ألبنياني الصحيحة وبين مجموعات أخرى محتملة قد توفرها قواعد مختلفة تماما .... وما نحاول أن نكتشفه هو القواعد مصاغة تخصص الوصف البنياني الصحيح من خلال اللجوء إلى عدد محدد بصورة كافية عن المبادئ العامة المختصة بتكوين الجمل"[1].

1 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا، ص: 104.

رابعا- أثرها على الدراسات العربية والغربية:

يقول تشومسكي: "يمكن للقواعد اللغوية أن تختلف من لغة إلى لغة أخرى ضمن الضوابط الكلية المفروضة على هذه القواعد ضمن إطار نظرية القواعد التوليدية والتحولية العالمية ولكنه غالبا ما كان يفترض بان الضوابط الكلية المفروضة على القواعد يجب أن تكون ثابتة أن هدا الافتراض هو افتراض نسبي فليس هناك سبب لئلا نفترض العكس..."[1].

إن المبادئ العامة للنظرية اللسانية العربية للتراكيب، والتي كان قد وضعها النحويون والبلاغيون العرب القدامى، وذلك من خلال تحليل التراكيب العربية وأنظمتها النحوية والدلالية تعتبر من الإسهامات المهمة للمبادئ العامة للنظرية اللسانية العالمية، لان بعض التراكيب العربية تعمل على تطوير نظرية التراكيب العامة من جهة، ونظرية التراكيب العربية من جهة أخرى. أما من الناحية النحوية فنستنتج ما يلي:

أ- إن العلاقات التي تربط أركان التركيب العربي كما هي في نظرية التراكيب العالية علاقات متشابهة للعلاقات الموجودة التراكيب العالمية والمفترضة في النظرية القواعد التوليدية والتحولية للتراكيب .

نستطيع أن نبين هذه العلاقة النحوية في ما يلي[2]:

- 🕮- نظرية التراكيب العربية.
- 🕮- نظرية القواعد التوليدية والتحويلية للتراكيب.

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص: 221.
2 المرجع نفسه، ص: 223.

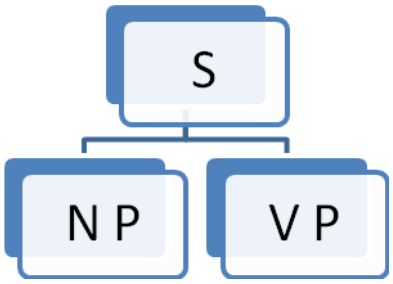

ب- إن الضوابط المفروضة على التراكيب العربية يضبط العملية النحوية المناسبة لفعل مثلا" كان" يمكن أن تتفق مع الضوابط المفروضة على حركة الأركان اللغوية التي وضعها تشومسكي (1973-1977).

فالعملية النحوية المناسبة للفعل (كان) توضح من خلال الأمثلة التالية:

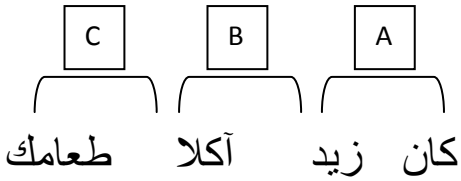

ب.

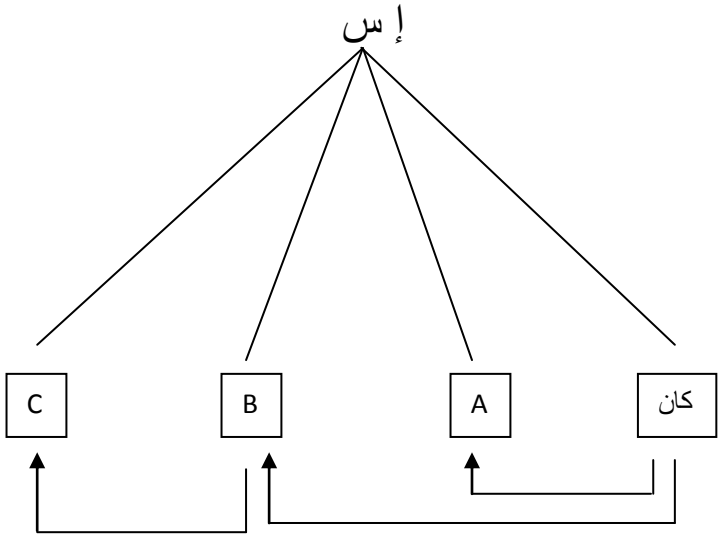

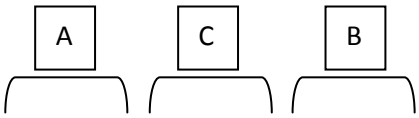

أ. كان آكلا طعامك زيد

ب. إ س

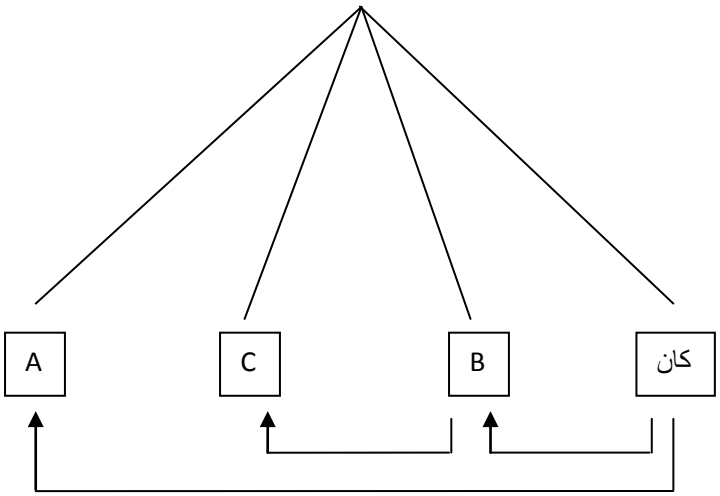

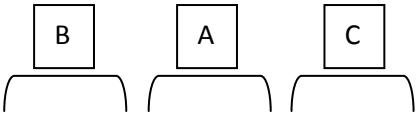

أ. كان طعامك زيد آكلا

ب. إ س

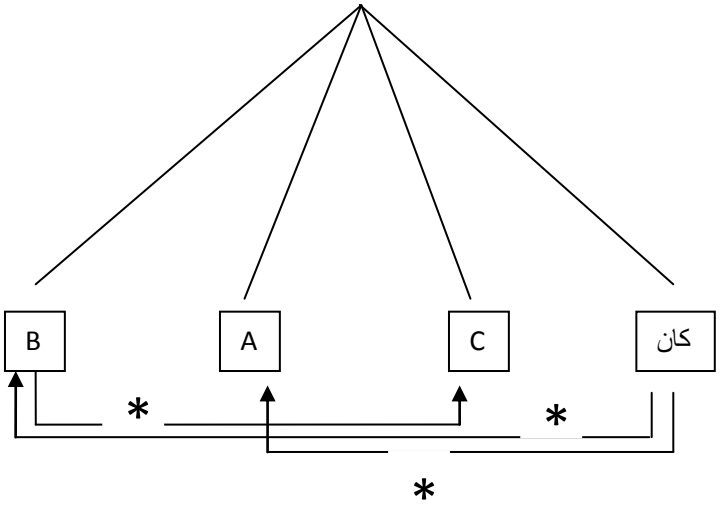

إن العملية النحوية المبينة في التراكيب السابقة يجب أن تضبط ضبطا دقيقا من أجل توليد تراكيب عربية صحيحة، وهذا الضبط يتفق مع ضبط العمليات التركيبية المفترضة في نظرية النحو العالمي[1].

ج- إن المبادئ العامة للتراكيب العربية تلقي بعض الضوء على الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب الأساسية وتحولاتها، وإن الحقائق العربية النحوية والدلالية يمكن أن توافق المبادئ العامة للتراكيب في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، وهي حقائق مهمة لتطوير المفاهيم العامة في النظرية اللسانية ومن أجل ضبط طبيعة التراكيب العربية في الوقت نفسه، وعملية تقديم الركن اللغوي في التركيب العربي توليديا أو تحويليا يمكن أن توافق عملية تقديم الأركان اللغوية في التراكيب العالمية للقواعد التوليدية والتحويلية المفترضة في نظرية تشومسكي[2].

1 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص ص: 223-224.
2 المرجع نفسه، ص: 225-226.

خامسا: أثر الدراسات اللغوية العربية في المنهج التوليدي التحويلي:

يرى أحمد بلحوت أنه يمكن أن يكون تشومسكي قد استلهم بعض معطيات النظرية المنهجية من مناهج البحث اللساني والنحوي لنحاة اللغة العربية ولسانيها لا سيما من خلال الأجرومية لابن آجروم المغربي[1].

كما أنه من غير المستبعد أيضا أن يكون للبلاغيين العرب و في مقدمتهم الجرجاني الأثر الواضح في هذا المنهج؛ ذلك أننا لا نكاد نجد اختلافا بين ما قال به العلماء العرب مند قرون وبين ما جاء به تشومسكي في حديثه على الفونيم والمورفيم المحدد، والمركب الاسمي، والمركب الفعلي، والبنية السطحية، والبنية العميقة وعناصر التحويل، والترتيب وهذا ما سنتطرق إليه في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة.

والجدير بالإشارة أن تشومسكي وإن استثمر هذا الموروث اللغوي اللساني في بعديه الغربي والعربي فقد أضاف إليه الكثير مما أهّله إلى أن يستوي على عرش الدراسات اللسانية المعاصرة حيث أصبح منهجه متداولا، وعلى نطاق واسع في الدراسات الحديثة، وفي مختلف فروع اللغة وجانبيها النظري والتطبيقي[2].

وأن هذه الفكرة أقدم بكثير مما يتصور تشومسكي فقد كان قال بها العرب الأقدمون منذ زخ غير قليل من الزمن، يقول الآمدي في هذا السمت: "إن الأسماء وإن كانت مركبة من الحروف المتناهية فلا يلزم أن تكون متناهية"[3].

1 تعليم القواعد وتعلمها، أحمد بلحوت، ص: 499.
2 المصدر نفسه، ص: 499.
3 مباحث في اللسانيات، د.أحمد حساني، ص: 120.

سادسا: أثر الدراسات اللغوية الغربية في المنهج التوليدي التحويلي:

يرتبط المنهج التوليدي التحويلي في مقوماته "بالإطار العام للفكر اللساني منذ عهود الهنود واليونان القدماء، نستطيع على ضوئه أن نتفحص في إيجاز مقومات المدرسة التحويلية، فمنذ Panini الهندي وتراكس Thrax اليوناني حتى اليوم والدراسات اللسانية تدور حول أمور محددة من أهمها:

1- أصوات الألسنة وقواعدها.

2- صرف الألسنة وقواعده.

3- نحو الألسنة وقواعده.

4- طبيعة الألسنة"[1].

وهذا يعني أن المدرسة التحويلية تعود في أصولها إلى التراث اللغوي الغربي القديم حيث استفادت "من النتائج التي توصل إليها النحو التقليدي والنحو الصرفي، فأخذت نقاط القوة منهما، وانتقدت نقاط ضعفهما، ولئن كان تشومسكي قد اعترف ببعض جوانب القوة في النحو التقليدي، فإنه انتقد على الخصوص شكله العام، وتعريفاته وقواعده الغامضة"[2].

ولعل أبرز ما يدل على ارتباط هذا المنهج بالنحو التقليدي الغربي أن تشومسكي استمد فكرته من نحو بول رويال الذي نادى ودعا ابتداء من سنة (1660) بـ "إحياء القواعد الكلية Universal grammar"[3]، كما استثمر من جهة أخرى "البحوث اللغوية التي ظهرت في القرن الثامن عشر الميلادي، والتي كان دي سوسير و بلومفليد قد حكم عليها بأنها فلسفية وغير عملية"[4].

---

1 أئمة النحو في التاريخ، د.محمد محمود غالي، ص: 11.
2 اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص: 203.
3 المرجع نفسه، ص: 206.
4 أئمة النحو في التاريخ، د.محمد محمود غالي، ص: 13. ينظر: اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، ص: 94.

والجدير بالإشارة أن المنهج التوليدي التحويلي لم يتبلور في شكله النهائي إلا في حدود (1972)، ولم يكن في وسع تشومسكي وضع أسس هذه المدرسة الجديدة إلا بعد استثمار جهود سابقيه ومعاصريه وفي مقدمتهم أستاذه زيلج هاريس الذي يعود إليه الفضل في إرساء دعائم هذا المنهج، حيث عمل تشومسكي على تطوير آراء أستاذه "إلى أن استطاع أن يحدث لنفسه هذه المدرسة التحويلية الجديدة ..."[1] التي أهّلته أن يكون "إماما لحركة لسانية ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية تسمى: النحو التوليدي التحويلي Transformationnal Generative"[2].

وقد كان من جهة أخرى للدراسات التي "سبقه إليها ابن يعقوب Jakobson الذي تحدث عن السمات المميزة Distinctive Features لكل صوت من الأصوات الهجائية في بعض اللغات"[3]، الأثر الواضح في منهج تشومسكي الذي يرى في هذه النظرية التي قدمها هذا الأخير "أساسا للدراسات الصوتية العالمية، وهي الدراسات التي نستنبطها ونطبقها على كل الأصوات الموجودة في ألسنة العالم كله"[4]. ومن هنا اصطبغ منهجه بالصبغة العالمية؛ أي البحث عن القواعد الكلية التي تشترك فيها جميع اللغات البشرية سواء "تناولت هذه القواعد الأصوات أو الصرف أو النحو ويضاف إلى هذه النزعة إلى العالمية الاهتمام الشديد والدقيق بالقواعد العامة التي تنطبق على حالات كثيرة وتنظمها في عمومية واحدة"[5].

1 أئمة النحو في التاريخ، د.محمد محمود غالي، ص: 13.
2 المرجع نفسه، ص: 9.
3 المرجع نفسه، ص: 11.
4 المرجع نفسه، والصفحة ذاتها.
5 المرجع نفسه ، ص: 12.

الفصل الأوّ ل

الفصل الأول :الرتبة المحفوظة.

أوّلا -أهمية الرتبة في الدراسات اللسانية.

ثانيا -التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

ثالثا -الرتبة الثابتة أو المحفوظة.

رابعا -دلالات تقديم المسند والمسند إليه.
خامسا -قواعد الزيادة في التركيب الأساسي

الفصل الأول: الرتبة المحفوظة.

تعد قواعد الترتيب من بين أهم القضايا التي أثارتها الدراسات اللسانية القديمة والحديثة؛ ولكن المتأمل لها يلاحظ اختلافات في الرؤى وفي الدراسة، سواء عند اللغويين القدامى أم عند اللسانيين المحدثين، وبالخصوص في رحاب النظرية التوليدية التحويلية.

أوّلا- أهمية الرتبة في الدراسات اللسانية:

لقد ميز علماء النحو القدامى بين نوعين اثنين من التراكيب العربية؛ الأول يدعى "الكلام"؛ وقد عنوا به الكلام التام والمفيد والمستقل بنفسه[1]. أما الثاني فيدعى "الجملة"؛ وقد عنوا بها في إطار العبارة اللغوية المنطوقة، والتي يمكن أن تدل على معنى. يقول ابن هشام في تعريفه للجملة: "... والجملة عبارة عن فعل وفاعله، كـ: [قام زيد]، والمبتدأ وخبره، كـ: [زيد قائم]، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: [ضرب اللص]، و: [أقائم زيدان]، و: [كان زيد قائما]، و: [ظننته قائما]؛ أي أن الجملة هي المسند والمسند إليه"[2].

ومن الركائز الأساسية التي تركز عليها هذه التراكيب "الرتبة"؛ لأن عملية التأليف اللغوي تنظمها وتحكمها علاقات موقعية، تحتلها وحدات التركيب اللغوي. وأولى المسلمات التي تقرّرت لديهم في هذا المجال هو أنّه من حق الإنتاج الكلامي أن يترتب في الحدوث، فلابد لأجزائه أن تنتظم سمعيا على خط الزمن سابقا فلاحقا فتابعا وفق ما تمليه مواصفات اللغة.

1 مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد حمد الله، دمشق، (1969)، ص: 419. قال ابن هشام: "إن الكلام هو التام والمفيد"؛ أي أن الكلام هو الشكل؛ نحوي ودلالي مفيد.
2 نحو نظرية لسانية حديثة، د.مازن الوعر، ص: 26.

أما في المجال البصري فيحل الخط المكاني لعلامات الكتابة محل التعاقب الزمني يقول دي سوسير: «يختلف الدال السمعي عن الدال البصري في أن الدال البصري كإشارات الملاحة مثلا: يوفر إمكانية قيام مجموعات على عدة أبعاد في أن واحد في حين أن الدال السمعي له بعد واحد فقط هو البعد الزمني، وعناصر الدال السمعي تظهر على التعاقب فهي تؤلف سلسلة، وتظهر هده الخاصية عندما نعبر عن الدال كتابة، فيحل الخط المكاني لعلامات الكتابة محل التعاقب الزمني»[1].

إنّ اختيار العناصر اللغوية الدالة على المعاني في نفس المتكلم تبقى على صلة بترتيب تلك الألفاظ، فـ "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[2].

فلابد أن يكون التركيب اللغوي خاضعا ومبنيا على ترتيب معين فـ"الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[3].

فالبنية اللغوية محكومة بنموذج تركيبي مخصوص وبترتيب معين، فـ"لو أنّك عمدت إلى بيت شعر وفصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفادكما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن يقول في: [قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل] = [منزل قفا ذكرى من نبك حبيب ومنزل] أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان، نعم وأسقطت نسبته

1 علم اللغة العام، دي سوسير، ص: 89.
2 دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص: 69.
3 أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: 2.

صاحبه وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم"[1].

ومن هنا نستنتج أشياء مهمة عُدَّت من الأساسيات في النظريات اللسانية الحديثة؛ من أهمها خصوصية الإفادة المبنية على تأليف لغوي وفق نسق يحكمه نظام اللغة فتحقيق القراءة الدلالية الصحيحة للإنتاج الكلامي مرتبط بترتيب الألفاظ على طريقة معلومة، وحصولها على كيفية مخصوصة من التأليف؛ فـ «من المعروف أن الكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لانساق تركيبية مضطردة وعلاقات شكلية داخلية معقدة تشكل في مجموعها قواعد التركيب النحوي»[2].

ويقودنا التأمل في القول السابق إلى الحديث عن ماهية الرتبة، فنقول إنها ذلك الموقع المخصوص الذي تحتله كل وحدة لغوية حينما تدخل في تشكيل الحدث اللغوي يقول عاطف مذكور: "هي علاقة موقعية بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الأخر على معناه"[3].

فالرتبة مرتبطة بعملية تركيب أجزاء التركيب اللغوي عن طريق إعطاء كل عنصر لغوي الموقع الذي تتطلبه علاقات التركيب اللغوي في اللغة المخصوصة، ولهذا فهي تشكل نقطة اختلاف بين اللغات؛ لأنها لا تنهج نهجا واحدا في بناء التراكيب اللغوية، وإنّما تخضع كل لغة لطريقة محددة ولمنهج معين في ترتيب الكلمات[4].

---

1 أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: 2.
2 العربية والوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996، ص: 220.
3 علم اللغة العربي والدرس والحديث، عاطف مذكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 1987، ص: 199. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص: 154.
4 النحو العربي والدرس الحديث عبده الراجحي –بيروت- دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1979ص154.

فلكل لغة نظام نحوي خاص في ترتيب وحدات التركيب اللغوي؛ بل وفي تنوع الوظائف النحوية وتعددها. ويكفي في ذلك النظر إلى المنهج النحاة في تحديد المعاني النحوية حيث اعتمدوا في الأساس على الموقعية؛ فالابتدائية والفاعلية والمفعولية والإضافة وظائف تحددها الرتبة.

والواقع أنّ النحويين العرب القدامى أمثال "ابن هاشم" كانوا قد حللوا الكلام من وجوه مختلفة؛ وجعلوا أربعة أنواع من التراكيب العربية حسب التصنيف اللساني للنحويين العرب القدامى.

ويرتكز تأليف التركيب اللغوي على ثلاثة مكونات لغوية أساسية:

أ-المسند:

وهو اللفظ الذي لا يستغني عنه المسند إليه، ولا يجد المتكلم منه بدا كما ذكر سيبويه[1]؛ أو هو الحكم المراد إيعازه إلى المحكوم عليه.

ومواضيع المسند في العربية هي: الفعل والخبر واسم الفعل والمصدر النائب عن فعل الأمر[2].

ب- المسند إليه:

وهو الوحدة اللغوية التي لا يستغني عنها المسند، أو هو الجزء المحكوم عليه كالفاعل ونائبه والمبتدأ وما أصله مبتدأ كاسم كان وإنّ وأخواتها.

ج- الفضلة:

وتدخل التركيب كعنصر إضافي على العلاقة الإسنادية؛ وهي متعلقة بذلك الملحق الذي يضاف إلى المسند و المسند إليه.

1 الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 23.
2 مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط2، 1999، ص: 239.

في كل تركيب يرتكز على هذه المكونات، "وتدعى العلاقة التي تربط هذه المكونات المذكورة بالإسناد (إس)، ويجب أن يكون محكوما بتمثيل علائقي أخر في العملية اللغوية. يدعى التمثيل العلائقي الأخير بالكلام (ك) أي الجملة المفيدة والتامة التي يحسن السكوت عليها"[1].

فالعملية التركيبية تتحقق عن طريق الربط العلائقي بين المكونات المذكورة؛ لتنتج في الأخير كلاما مفهوما يمكن السكوت عليه.

وقد بيّن سيبويه أنّ الإسناد يتم بين ركنين أساسيين، وأوضح أنّه يشكل الأساس في كل تركيب لغوي؛ إذ يقول: "واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار والمجرور على الابتداء، ألا ترى أنّ الابتداء ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أنّ تدعه"[2].

ثانيا- التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

يمكننا ذكر أنواع التراكيب العربية حسب ما ورد عند مازن الوعر في صنيعه "نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية"، وهي:

أ)- التركيب الاسمي:

هو أي تركيب يبدأ بما كان العرب النحويون يدعوه بالمسند إليه؛ أي الركن الأول من أركان الكلام، والذي يمكن أن يكون إما جملة قائمة بذاتها أو مركبا اسميا، ويلحق عادة المسند إليه جملة يمكن أن تكون تركيبا فعليا أو تركيبا اسميا ذا خبر كوني، أو يمكن أن تكون مركبا اسميا فقط.

1 دراسات لسانيات تطبيقية، د.مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، ط1، 1989، ص: 52-53.
2 الكتاب، سيبويه، ج1، ص ص: 23-24.

أما الركن الثاني من الكلام-بغض النظر عن نوع تركيبه- فقد دعاه العرب النحويون القدامى بالمسند أي الفعل، وفي الحقيقة لم يدع النحويون العرب التركيب العربي اسميا؛ لأنّه يبدأ بالاسم، وإنما دعوه بالتركيب الاسمي لأنه يبدأ بالمسند إليه؛ أي (المبتدأ)، وقد كانت حجتهم في ذلك أنّ التركيب الأول للتركيب العربي يمكن أن يكون أصنافا مختلفة، فيمكن أن يكون جملة حسب المثال:

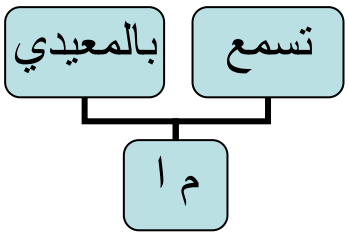

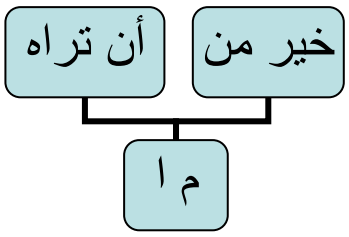

إنّ أي تركيب له هذه الرتبة (مسند إليه-مسند) يكون تركيبا اسميا، والحقيقة الهامة حول التركيب الاسمي هي أن ركنه الأولى يجب أن يكون مسنداً إليه. وتتبين الأنواع الثلاثة للتراكيب الاسمية من خلال الأمثلة التالية:

أ. زيد شاعر

م ا م

ب. زيد أبوه شاعر

م ا م

ت. زيد أحب ميا حبا جما

م ا م

ب)- التركيب الفعلي:

لقد اعتنى النحويون العرب القدامى بالتركيب الفعلي؛ أي التركيب الذي يبدأ بالركن اللغوي مسند؛ أي الفعل. وبشكل عام فإنّ المسند غالبا ما يمثل

الركن الفعلي هذا الركن الفعلي يمكن أن يعمل على عنصر لغوي واحد أو عنصرين أو ثلاثة أو أربعة عناصر.

يتألف التركيب الفعلي من الأركان اللغوية ذات الرتبة التالية: (المسند- المسند إليه)، ويتبين مفهوم النحويين العرب للتركيب الفعلي في المثال التالي:

جاء زيد

م م ا

إنّ أي التركيب منظم طبقا للمثال السابق يجب أن يكون تركيبا فعليا من وجهة نظرهم اللسانية؛ ويمكن أن يكون أشياء أخرى غير الفعل، إنه يمكن أن يكون اسم فاعل؛ وهو يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل. وهكذا فإن أي ركن تركيبي قادر على العمل على العناصر اللغوية يمكن أن يكون مسندا بغض النظر عن الركن التركيبي. ويمكن أن نبين هذا في الأمثلة التالية حيث نجد في المثال(أ) أن المسند اسم فاعل، وفي المثال (ب) فعل صحيح وفي المثال(ج) فعل ناقص.

أ- ضارب هو عمرا

م م ا

ب- رحل زيد

م م ا

ج- زيد كان شجاعا

م ا م

ونلاحظ هنا أنّ الفعل الناقص (كان) يمكن أن يتصدر التركيب، ومع ذلك فإنّ التركيب صحيح نحويا.

ج)- التركيب الظرفي:

لقد اعتنى النحويون القدامى بالتركيب الظرفي؛ التركيب الذي يتألف من (المسند إليه-المسند)، ويمكن للمسند أن يكون إما مركب الجار والمجرور أو مركبا ظرفيا، إنّ الافتراض هنا هو أن الفعل وفاعله يجب أن يحذفا من التركيب الظرفي، ويجب أن يبدلا بمركب الجار والمجرور أو المركب الظرفي، والحجة على ذلك طبقا لرأي ابن يعيش هي أن التركيب المقدر يحوي الفعل يكون أو يستقر[1]، ويمكن أن نبين التركيب الظرفي في المثالين التاليين:

I)

1- زيد في الدار

م ا م

2- زيد (يكون هو) في الدار

م ا م

3- زيد (كان هو) في الدار

م ا م

II)

1- القتال اليوم

م ا م

2- القتال (يكون هو) اليوم

م ا م

3- القتال (كان هو) البارحة

1 يقول ابن يعيش: "واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: (زيد في الدار) و(عمرو عندك) ليس ظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: (زيد استقر عندك) أو (حدث أو وقع). فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقامت الظرف مقامها إيجازا لما في الظرف من الدلالة عليها".
شرح المفصل، ابن يعيش، مطبعة عالم الكتب، 1975، بيروت، ص: 90.

م ا م

وكما شاهدنا في الأمثلة (أ) و(ب) فإن الفعل (يكون) و(لفاعله) يجب أن يحذفا من البنية السطحية على الرغم من وجودهما في البنية العميقة.

د)- التركيب الشرطي:

لقد شرح النحويون العرب القدامى تركيبا آخر هو التركيب الشرطي الذي يتألف من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد؛ إنّ أي تركيب مؤلف من المعادلة التالية:

(إذا ج1 ... إذن ج2) سيكون تركيبا شرطيا، ويمكن أن نرى هذا في المثال التالي قول المتنبي:

أ - إِذَا أَنتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ

ج1 ج2

ب - وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

ج1 ج2

والواقع لقد افترض جمهور النحاة العرب أن هناك تركيبين أساسيين في اللغة العربية هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وقد اعتبروا التركيب الظرفي تركيبا اسميا، كما اعتبروا التركيب الشرطي تركيبا فعليا على الرغم من أنه تركيب مؤلف من أكثر من جملة واحدة.

وهكذا فإن اللغة العربية تتألف من تركيبين أساسيين هما التركيب الفعلي والتركيب الاسمي مع وجود الضوابط التي تحكم هذين التركيبين. ويمكن توضيح هذين التركيبين وضوابطهما حسب ما يلي:

1- التركيب الفعلي (مسند - مسند إليه)

2 – التركيب الاسمي (مسند إليه - مسند)

3- يجب أن يحذف الفعل (يكون) من التركيب الكوني (الظرفي) إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في زمن المستقبل (سيكون).

و"لقد اعتمد التصنيف النظري للتراكيب النظرية العربية على طبيعة الأركان اللغوية، فإذا جاء الـ: (م ا) قبل (م) فان التركيب سيكون اسميا وإذا جاء الـ: (م ا) بعد (م) فان التركيب سيكون فعليا. إن هذا التفريق بين التركيب الفعلي له وجوه براغمية-وظيفة دقيقة لتحديد المعنى"[1].

ومن خلال ما رأيناه نلاحظ أنه قد حاول اللغويون تقصي أحوال الرتبة في اللغة العربية، فبينوا أهميتها في الكشف عن معاني الأبواب النحوية. وما لمسناه من كلامهم أنها تتوزع في التركيب اللغوي على نوعين، رتبة ثابتة ورتبة متحولة، أو رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة كما دعاها تمام حسان[2].

1 نحو نظرية لسانية عربية حديثة، د. مازن الوعر، ص: 32.
2 اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 208.

ثالثا- الرتبة الثابتة أو المحفوظة:

تشمل تلك المواقع الثابتة التي تحتلها كل وحدة لغوية داخل التركيب اللغوي حيث لا يجوز تحويلها، وإلا اختل نظام التركيب وعلاقاته باختلالها. وفي هذا الإطار نستذكر المثال الذي استعان به الجرجاني في قوله السابق حين غير رتب وحدات الشطر الأول من معلقة امرئ القيس فقال: "منزل قفا ذكر من نبك حبيب" لتنتفي بذلك كل مظاهر العبثية بوحدات التراكيب اللغوية، حيث إن الخروج عن العلاقات التأليفية التي تحكم هذه الوحدات يؤدي إلى ضياع التفاهم بين البشر.

ومن الرتب المحفوظة التي بينها اللغويون تلك الوحدات اللغوية التي تؤثر في معنى الكلام ولهذا فـ "كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر مضمونه، وإن كان حرفا، فمرتبته الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخصيص وإن وأخواتها، وغير ذلك. وأمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال"[1].

فالارتكاز على المعطى الوظيفي واضح في هذا القول، ثم إنّ كل ما يغير وظيفة الكلام فيفيد وظيفة معينة رتبته التصدر، ولما كانت الأدوات تفيد معنى في غيرها كانت رتبتها ثابتة. لكن الأفعال وإن كانت تغير معنى الجمل، فإنّها لما كانت تحمل معاني في أنفسها جاز فيها تحويل مواقعها.

وفي الإطار نفسه يبين ابن السراج (ت316هـ) الأشياء التي لا يجوز الإخلال بمواقعها، إذ قال: "فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها، الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة،

1 الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996،ج1، ص: 265.

والمضاف وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يتقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل"[1].

فلا يجوز الإخلال بكل نظام توالت أجزاؤه على نمط معين، وكذلك "الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم مرفوعه على منصوبه"[2].

والشيء الذي نلاحظه من هذا الإحصاء أن كلّ وحدة لغوية تفيد وظيفة إضافية في التراكيب الأساسية رتبتها ثابتة ومحفوظة في كل إنجاز لغوي، كما أنّ كل نظام لا يقوم إلا بجزئية لا يجوز الإخلال بموقعهما كالجار والمجرور، والصلة والموصول والتابع والمتبوع، حيث تكون هذه المكونات كالشيء الواحد، قال أبو الحسن بن أبي الربيع: "خمس هي بمنزلة شيء واحد، الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والفعل والفاعل كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد"[3]. فهذه أشياء لا تقوم إلا بمكونين، تتعين وظيفتهما برتبتهما الثابتة.

رابعا- دلالات تقديم المسند والمسند إليه:

فيما يأتي حصر لدلالات تقديم المسند و المسند إليه وفق تصور البالغين لها:

1 الأصول في النحو، ابن سراج، ج2، ص: 222-223.
2 المصدر السابق، ص: 223. وينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص: 169.
3 الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص: 347.

أ)- دلالات تقديم المسند إليه:

ويمكن تقديم أحوال تقديم المسند إليه ضمن الدلالات الآتية:

1)- الدلالة على التشويق: وذلك بتقديم عنصر أو أكثر في الكلام يحمل غرابة في بهدف استدعاء المخاطب أو المستمع إلى الانتباه إلى ما سيلقي عليه. ومنه قول الشاعر[1]:

ثَلاَثَة تُشرِقُ الدَّنْيَا بِبَهْجَتِــهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

حيث تقدم المسند إليه وهو (ثلاثة) واتصف بصفة غريبة، تشوق النفس إلى الخبر المتأخر، وهذه الصفة المشوقة هي (تشرق الدنيا ببهجتها)، مما يجعل النفس تتوق إلى معرفة هذه الثلاثة التي هي السبب في إشراق الدنيا، حتى إذا جاء المسند وهو الخبر (شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر) زالت الغرابة واطمأنت النفس لتمكن الخبر المتأخر منها و استقراره فيها ومثل ما سبق قوله المعري أيضا[2]:

وَالذِي حَــارَتِ الْبَــرِيَّة فِيه حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

فالمسند إليه تقدم واتصل به ما يحمل على العجب والغرابة وهو قوله: "حارت البرية فيه"، فالمسند إليه تقدم واتصل به ما يحمل على العجب والغرابة وهو قوله: "حارت البرية فيه"، وهو أمر يجعل النفس تتوق إلى معرفة الخبر المتأخر؛ أي "المسند" وهو "حيوان".

2)- الدلالة على الحسرة أو المساءلة للتفاؤل أو التطير: ومثل له الخطيب القزويني بقوله: "(سعد في دارك) و(السفاح في دار صديقك)"[3].

1 سقط الزند، ديوان أبي العلاء المعري ، ص: 64.
2 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1984، ج2، ص: 51.
3 المصدر السابق، ص: 51.

3)- الدلالة على الإنكار والتعجب: ونلاحظ ذلك في قوله تعالى: (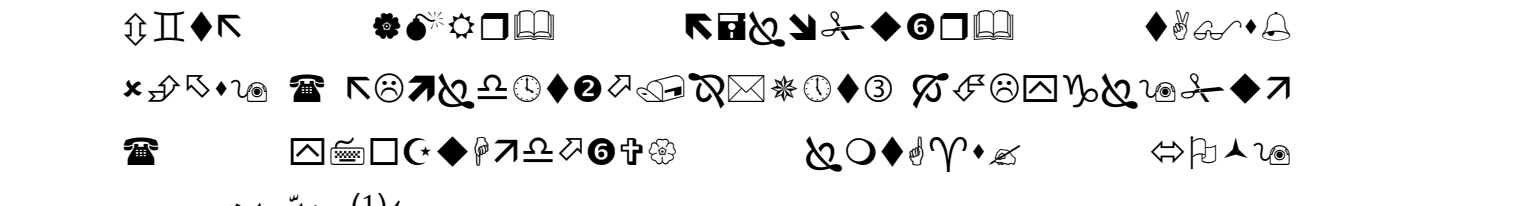)[1]. فإنّما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله جل جلاله: (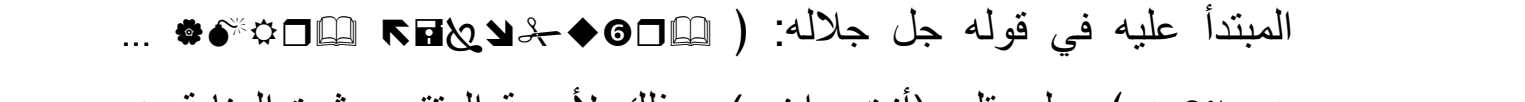)، ولم يقل: (أنت راغب)، وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به. وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، وهذا بخلاف ما لو قال: (أأنت راغب عن آلهتي)"[2].

ولقد بسط الجرجاني القول في أحوال تقديم المسند إليه وتأخيره عن المسند في التراكيب المبنية على الاستفهام والنفي، ففي سياق الاستفهام يرى أنه إذا بدأت بالفعل أي بالمسند فقلت: (أفعلت؟) كان الشك في الفعل نفسه وكان الغرض من الاستفهام أن تعلم وجوده، وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) كان الشك في الفاعل (من هو؟) وقياسا على ذلك تقول:

- أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟
- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

فالسؤال عن الفعل والشك فيه إذ هو مدار التردد في الوجود والانتفاء، أما في مثل:

- أأنت بنيت الدار؟
- أأنت قلت هذا الشعر؟
- أأنت كتبت هذا الكتاب؟

1 سورة مريم، الآية: 46.
2 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ج2، ص: 51.

فالبدء في ذلك كله بالاسم أي بالمسند إليه، وذلك لأن الشك ليس الفعل وإنما شككت في الفاعل من هو. أما في المثال:

- أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟

- أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

فإن الكلام لا يستقيم معناه لنقائص طرفيه، فتقديم المسند إليه؛ أي الاسم يشعر بأنه هو المشكوك فيه، وأن الفعل ثابت لا شك فيه، والقصد من الاستفهام هنا يقتضي الشك في الفعل لا في الفاعل "لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟"[1]

هذه الأمور لابد من الدقة فيها، ومرد ذلك كله إلى المسند إليه، فتارة يتقدم وأخرى يتأخر لمراعاة المعنى وما يتطلبه. ولقد زاد عبد القاهر الجرجاني هذه القضية تفصيلا وضرب لها أمثلة متعددة، منها ما سبق ذكره، ومنها قوله: "ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول:

- أقلت شعرا قط؟

- أرأيت اليوم إنسانا؟ فقط، أخطأت. وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو..."[2].

4)- <u>الدلالة على العموم:</u> والمقصود بها عادة، أن تتقدم لفظة من ألفاظ العموم على أداة نفي أو العكس، أو يتقدم أداة نفس على لفظة عموم فمن الأول قولنا:

- كل قوم لا يهزم.

ومن الثاني قول المتنبي[3]:

1 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:100.
2 المصدر السابق، ص: 100.
3 العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ناصيف اليازجي، دار الأرقم، بيروت، ص: 522.

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيَّاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ

ودأبه البلاغيون على تسمية النوع الأول (عموم السلب)، والنوع الثاني (سلب العموم)[1].

وربما بدالي تسميتها على التوالي:(تعميم النفي) و(نفي التعميم)؛ ففي المثال السابق (كل قوي لا يقهر) أفاد عدم هزيمة أي قوي، فقد عمم نفي هزيمة القوي، وفي المثال الثاني وهو قول المتنبي أفاد نفس تعميم إدراك المرء ما يتمنى، وهذا بالضرورة لا ينفي إمكانية إدراك المرء بعض ما يتمنى.

5)- الدلالة على تقرير الحكم وتخصيصه وتوكيده: كما في قولنا: "هو كريم جواد" من حيث لا تريد التعويض بغيره بأنه بخيل، أو يعطي القليل، أو تنفي عنه العطاء، وإنما تريد تقوية هذا الحكم في ذهن السامع وتقريره لديه، فتقديم المسند إليه في هذه الحالة (هو) وتقويته بالضمير المستند إليه (يعطي) العائد إلى المسند إليه من باب التأكيد، وضابط هذه الحالة عند البلاغيين هو أن المسند إليه يتقدم لإفادة التخصيص بالخبر الفعلي؛ أي قصر المسند الذي هو خبر فعلي على المسند إليه[2].

والمقصود بالتخصيص هنا هو التخصيص بالذكر لا بالفعل؛ لأن الفعل منفي عند المسند إليه، والخبر الفعلي ما كان جملة فعلية يتحمل فعلها ضميرا فاعلا عائدا إلى المسند إليه كما في قولنا "ما أنا فعلت هذا" في شيء ثبت أنه مفعول وتنفي عن نفسك فعله لتثبته على غيرك.

ومنه قول المتنبي[3]:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلاَ أَنَا أَضْرَمْتُ فِي قَلْبِي نَاراً

1 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ج2، ص:74 (هامش).
2 المصدر السابق، ص: 2.
3 العرف الطيب في شرح ديوان المتنبي، ص: 400.

فالسقم والإضرام محققان، وقد نفاهما عن نفسه وأثبتها لغيره، ولذا لا يصح العطف عليه بالنفي؛ فلا يقال: "ما أنا فعلت هذا ولا غيري" لتناقص طرفي الكلام؛ إذ لا يمكن نفي الفعل عني وعن غيري إذا كان الغرض التخصيص، وإنما يقال: "... بل ولكن غيري..."، أما إذا كان الإخبار بمجرد عُمِّم النفي فيصبح ذلك، وإذا قدم الفعل أي المسند زال التخصيص وأمكن العطف بالنفي كما في قولنا: "ما قلت أنا ولا أحد غيري" كما لا يقال :"ما أنا رأيت أحدا من الناس"، ولا "ما ضربت أنا زيدا"، لاحتمال أن يكون إنسانا غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس، لأن نفي الرؤية عن المتكلم على وجه العموم في المتكلم بهذا النفي، وهذا ما لم يتحقق من المثال، إلا إذا كان الاستغراق الحقيقي الذي يراد الجنس كله، فحينئذ يصح القول، ولا احتمال أن يكون غيري قد ضرب الناس جميعا وهذا مجال. أما إذا لم يل المسند إليه حرف النفي، فإن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص أو تقوية الحكم وتوكيده.

فمن التخصيص قولك: "أنا كنت في حاجة فلان" و"أنا سعيت في مصلحتك"، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت: "أنا سعيت في حاجتك لا غيري" وذلك لمن أراد أن يشركك فيما قمت به، أو" أنا سعيت في مصلحتك وحدي" لمن زعم أن ينفي عنك السعي أو يسنده إلى غيرك.

فالتأكيد في الحالة الأولى لإماطة شبهة خالجت نفس السامع، وهي أن الفعل صدر من غيرك فنفيتها بقولك (وحدي)، ومما يدل على أن تقديم المسند إليه بخبر التأكيد قوله تعالى: (.. ❐◆③♦☽→❑♏⬀❑♌♦ ⬉♦✍■❼ ✂︎⚯︎⚯︎✏★ ✂︎⚯︎⚯︎♏⬂▤⬧⓿⬃⚇⌘ ❐◆♎➔☠⬀ ③♦➔⇳⬛■☺←❑♌♦ ⬀♏⬃⬅)[1].

1 سورة آل عمران، الآية: 78.

فأكد القرآن علمهم بالكذب للتأكيد (الكذب على الله) في قولهم، ولعل هذا من تأكيد الشيء لإثبات عكسه، ومنه إقامة الدليل على عدم وجود الشيء كما في قوله تعالى: (...❒◆✁✍✎⅄🔔✌⇦▫♒ ③♦⑨⇳⇱⇱❑♌♦ ✌✌♊ ⑩⇽❒♌⇗ ✁✍✎★ ⬥⬥ ⑥⬧③⬂◨➔◑⇾❑♌♦ ⅄☒⓿⬂★ॐ✍ ❒◆♎➔☠⬀ ⑥⬈③⬂◨■◑⇾❑♍♒ ⇗⇖✗⇜)[1]. فالآية تبين مدى سفاهة الكفار الذين حادوا عن سنن العقل والفطرة، فعبدوا آلهة عاجزة لا تضر ولا تنفع، ولا تستطيع أن تخلق شيئا، بل هي نفسها مخلوقة لله عز وجل. وهكذا ما تؤكده الآية الكريمة في العبارة الكريمة (... ❒◆♎➔☠⬀ ⑥⬈③⬂◨■◑⇾❑♍♒ ⇗⇖✗⇜) حيث قدَّم الضمير العائد على تلك الآلهة التي يعبدها هؤلاء، ثم أخبر عنه بالفعل المبني للمجهول يخلق، وفي هذا تأكيد لنسبة المخلوقية لتلك الآلهة[2].

ويظهر أيضا في قولك عن شخص كريم: "هو يعطي" فأنت لا تريد أن غيره لا يعطي، ولا تعرض بإنسان آخر يعطي ولا تعرض بإنسان أخر يعطي القليل، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل إعطاء الجزيل فتقديم المسند إليه وتكريره في الضمير المستتر في يعطي أدى إلى تقوية الحكم و تقريره[3].

منه قول أبي فراس الحمداني مخاطبا سيف الدولة[4]:

أَلَسْتُ وَإِيَّاكَ مِنْ أَسْرَةٍ وَبَيْنِي وَبَيْنَكَ فَوْقَ النَّسَب

1 سورة النحل، الآية: 20.

2 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص ص: 124-125.

3 علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 138-139.

4 ديوان أبي فراس، زاوية عبد الله الحسنين بن خاليه، دار بيروت للطباعة والنشر (1399هـ-1979م)، ص: 29.

فالبيت يشمل على جملتين تقدَّم المسند إليه في الأولى، وتأخَّر في الثانية، وليس من سبب لذلك في الحالتين، إلا تقرير الحكم الذي تتضمنه كلتا الجملتين و تقويته[1].

6)- الدلالة على الاستغراب والمفاجأة: سواء بالعمل على نفيهما أم إثباتهما، كون المتقدم محط الإنكار والغرابة[2]، كقول الشاعر[3]:

أَبَعْدَ الّمَشِيبِ الّمُنْقَضِي فِي الذَّوَائِبِ نُحَاوِلُ وَصْلَ الّغَانِيَاتِ الّكَوَاعِبِ

فالشاعر في هذا البيت لم ينكر أو يستغرب التقرب والتحبب للجميلات، وإنما أنكر استغراب ذلك لمن كان حاله المشيب، ولهذا قدم كلمة المشيب التي أفادت شدة الإنكار والاستغراب لمن أراد وصلهن[4].

وكذلك في قولنا: "إنك تدّعي ما لا تقدر عليه" لمن أظهر من الكلام ما يوهم بأنه قدير على إثبات العظائم، وقولنا: "أخطار جسيمة تحدق بالبشرية".

7- المدح و الافتخار: إذ يستدعيان في الغالب تقديم المسند إليه؛ أي الممدوح. فمن المدح قولنا: "محمد أفضل الخلق". ومن الافتخار قول طرفة بن العبد[5]:

نَحْنُ فِي الّمَشَتّاةِ نَدْعُو الّجَفَلَى لاَ تَـرَى الّأَدَابَ فِـينَا يَـنْـتَقِرُ

و"ذلك من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويساعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر"[6].

1 علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص ص: 138-139.
2 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ط1، 2005م، ص: 58.
3 البلاغة والأسلوبية مقدمات عامة، يوسف أبو العدوس، ص: 73.
4 الإيضاح في علوم البلاغة، ج2، ص: 58.
5 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 155.
6 المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

وقد استطرد الجرجاني من المقام في أنّه: "...إذا كان الفعل مما لاشك فيه يؤتى به غير مبني على الاسم، كأن تقول: [قد خرج] في حالة الإخبار عن الشخص من عادته الخروج، و تحتاج إلى أن نقول: [هو قد خرج]، أما إذا جعلت ذلك حالا فحسن أن نقول: [جئته وهو قد ركب]؛ لأن الجملة في موضع الشك، إلا أن درجة الشك هنا أقل من سابقتها، أما إذا كان الفعل بعد أو الحال مضارعها لم يصلح إلا مبنيا على الاسم [جئته وهو يركب]"[1].

<u>8- التفخيم والتعظيم:</u> كما في تقديم لفظ الجلالة في الكثير من آي القران الكريم منها قوله تعالى: (✁✍✦ ♦✋ ◗♐☜⬩☸◯♦ ◗♐⬩∙ ♎➔❑◆ ✁✍☜♐⬂⌫⌧⬂⌧❺ ◗⬩⓿⓾❑⚐⇱ ⬩⬩ ✍⬩🕯▫❁➔⓿➚■⇚⓵ ⬩⬩❑◆ ☼⬩◆❑⬂⚐⇷ ... ⬩⬩♐♐☸⇱) [2]. أي لا تعتريه.

<u>9- الإشعار بحضور المسند إليه في البال:</u> لما يحصل في النفس من مشاعر اللذة؛ إذ هو محبوب لديها ومعلوم أن الحبيب يتلذذ بذكر المحبوب كما في قول الشاعر قيس بن الملوم العامري[3]:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَا لَهُ   لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

<u>10- الرغبة في الإسراع بالتبرك:</u> ويظهر هذا في أسماء الله الحسنى نحو: "اسم الله اهتديت به".

<u>11- استقامة المعنى[4]:</u> حيث لا يستقيم المعنى إلا إذا بني على الاسم، ومثال ذلك قوله تعالى: (◗♐♌❑ ❑◆⬩♐⏲♎❻" ✁✍✦

---

1 المصدر نفسه، ص ص: 145-146

2 سورة النساء، الآية: 87.

3 البلاغة والأسلوبية، يوسف أبو العدوس، ص: 73.

4 الإيضاح في علوم البلاغة، ج2، ص: 59. وكذلك الحال بالنسبة إلى الفعل المنفي كما في قوله تعالى: (❑◆✁✍✦♎⇦✖♦ ♎➔⚐ ...) المؤمنون59، وقوله تعالى: (...) يس 7، وقوله تعالى: (...

◆❑➔♎◆❒ ☎ ❁🖬🕓♦✌👈📄👇🙪🖋✂ ♦✌☐❽♦☼ ❽🔗🔔➧🖉🖋✂
⑨♦✌♦❑◆🖫❋❼ ✂🙪🕓❍🕓🙪🖋✂ ♦✓×👈🔗🖬🕓♦ 🔗🔗🖋)[1]. وقوله
تعالى: (☎✂☑❑↗🙪🖋🔗◆❒ 🕮❒🖂🗠🔗➲🕓🖂🗠❒❸❷🔗➔
✂🖋🔗🙪❑❒☞❁🖋✂ ...🖋🖂♍♦🖮❑☺♦✌⇩📄🖋✂ 🖋✓🔗🙪❑❒☞❁🖋✂ ...🖋🔗🖋)[2].

وإذا لو لم يبن الفعل على الاسم لبني اللفظ على المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها[3].

فهذه جملة من الدلالات التي أحصاها علماء البلاغة للتقديم المسند عليه المسند إلا أنه يبقى هو الأصل ومقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر[4]، ولا غرابة أن نجد هذه الإغراض التي أحصوها وهم يدرسون حالات تقديم المسند إليه قد تكرر على درجات متفاوتة في دراسة عناصر أخرى كالمسند أو المفعول أو في أساليب حالات القصر وأساليب الاستثناء، فإن ذلك راجع إلى تلك القدرات الهائلة التي تتمتع بها اللغة بحيث تتيح للمتحدث التعبير عن مختلف أغراضه بشتى الوسائل والطرق.

ب)- دلالات تقديم المسند:

ولتقديم المسند دلالات عدة نحصرها فيما يأتي:

1- التخصيص: وذلك أن يكون المسند مخصصا بالمسند إليه والتخصيص متداول عند البلاغين للتعبير عن دلالات كثيرة منها أن يكون السامع متمرد بين شيئين أو أكثر أو شاكا في مرض الأمور، وهو الإثبات والنفي في المسند

🖋🖂🖂🖂🖋 ♦🔗❑🡕🗲🔗🖉🖋♦🡕③ •• ⇳🖝✱←♍♦▫ ☎✂❑🡕❷🖂🖂🖂🖋) الأنفال55، فهو لتوكيد النفس. ينظر: دلائل الإعجاز، ص: 156.

1 سورة الأعراف، الآية: 199.

2 سورة الفرقان، الآية: 05.

3 البلاغة والأسلوبية مقدمات عامة، يوسف أبو العدوس، ص: 72.

4 تصور المقام في البلاغة العربية، محمد بدري عبد الجليل، دار المعرفة الجامعية، 2003م، ص: 105.

إليه مخصصا المسند في تلك القضية بالإثبات أو النفي ومثال ذلك قوله تعالى: (﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾)[1].

فهذه الآية تمثل رد الرسول - صلى الله عليه وسلم- على بعض مشرك قومه من دعوة إلى إتباع وقد جاء هذا الرد مبينا أن لكل نهجه الخاص به ودينه الذي يتجاوزه إلى سواه والذي أفاد معنى التخصيص هو تقديم المسند الجار والمجرور في الجملتين[2]، ومن أمثلته قوله تعالى (... ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾)[3].

أي بخلاف خمور الدنيا فأنها تختال العقول ولهذا لم بقدوم الطرف في قوله تعالى: (﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾)[4] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى[5]، وزاد المحقّق على الهامش المقصود: إن عدم القول مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة (القصر الموصوف على صفة) لا يتجاوزه إلى الاتصاف بنفي خمور الدنيا... فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا حقيقيا وكذلك القياس في قوله تعالى: (..﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾)[6]؛ أي أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لي، وديني مقصور علي ولا عليكم وكذلك في قوله تعالى: (...﴿وَمَا أَنَا عَلَيْهِ مَا عَبَدْتُمْ ۝ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾

1 سورة الكافرون، الآية: 6.
2 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص: 129.
3 سورة الصافات، الآية: 48.
4 سورة البقرة، الآية: 02.
5 الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص: 106.
6 سورة الكافرون، الآية: 06.

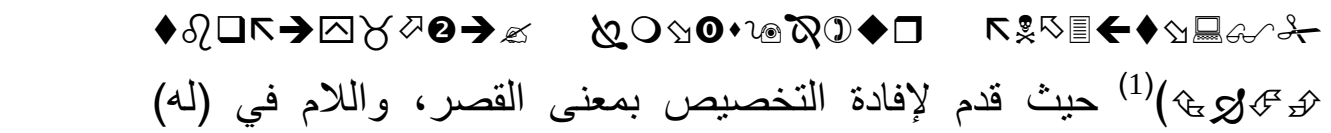

حيث قدم لإفادة التخصيص بمعنى القصر، واللام في (له) للاختصاص كما هي في قوله تعالى: (...

للدلالة على كونه خبرا للتنبيه من أول الأمر على أن المسند خبر لا نعت، كقول الشاعر:

لَهُ هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْر

فالنعت لا يتقدم على المنعوت[3].

3- الدلالة على التفاؤل أو التشاؤم: وذلك بأن "يكون في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير أو التشاؤم من الشر، ويريد موجه القول المبادرة بما يحدث في نفس المتلقي من التفاؤل أو التشاؤم"[4]، كأن نقول لمريض: "في عافية أنت". ومنه قول الشاعر[5]:

سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ وَتَزَيَّنَتْ بِبَقَائِكَ الأَعْوَامُ

وكما في قولك: "عند شروق الشمس لقاؤنا".

4- الدلالة على التشويق: وذلك بأن يتقدم المسند ويتصل به ما فيه غرابة أو تعجب فيكون ذلك مدعاة إلى التشويق إلى معرفة المسند إليه؛ أي المبتدأ الذي أثير حوله ذلك التشويق كما في القول الشاعر[6]:

وَكَالنّار الْحَيَاةَ فَمنْ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا وَأَوّلُهَا دُخَانٌ

وقوله[7]:

ثَلاَثَة تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

---

1 سورة القصص، الآية: 88.
2 سورة الروم، الآية: 04.
3 البلاغة العربية، رجاء عيد، مكتبة الطليقة، أسيوط، دار غريب للطباعة، ص: 75.
4 البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حنكية الميداني، دار العلم، دمشق، ص: 380.
5 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص:130.
6 سقط الزند، ديوان أبي العلاء، ص: 64.
7 المصدر نفسه، ص: 64.

وذلك حال كون (ثلاثة) خبرا وليس مبتدأ فالسياق يحتمل ذلك[1].

1 الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: د.عبد القادر حسن، دار النهضة، مصر، ص: 79.

خامسا- قواعد الزيادة في التركيب الأساسي:

تتم هذه العملية عن طريق إضافة بعض العناصر اللغوية إلى التركيب في إطار ما تمليه القواعد التحويلية المحققة لذلك فتكون هذه الزيادة "بإدخال كلمة جديدة إلى مبنى الجملة فتعطي إلى الجملة قيمة دلالية جديدة نعرفها من العلاقة بين هذه الكلمة بؤره الجملة... وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، وهذه الزيادة تكون في أول الجملة وفي وسطها أو في أخرها"[1] فعن طريق قواعد الزيادة يمكننا إضافة عناصر لغوية إلى التركيب الأساسي قصد التغيير والبعد الوظيفي المقصود"[2]. وهناك نوعان من العناصر الإضافية؛ عناصر مؤثرة مضمون الجملة ووظيفتها، وأخرى مكملة للتركيب، إذ إنها توسع الجملة وتمدد في عناصرها.

أ)- العناصر المؤثرة في مضمون التركيب:

وتشمل العناصر اللغوية التي تضاف إلى التركيب الأساسي لتفيد وظائف معينة ومن بينها:

1- الأفعال الناقصة[3]: تدخل هذه العناصر على التركيب الأساسي لإفادة وظيفة مخصوصة حددها سيبويه في قوله:" تقول: كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الإخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى[4]. فكان إفادة في تركيب الاسمي "عبد الله أخوك" ارتباطه بزمن معين فهي الجملة تفيد المسند إليه المسند ولا نشير إلى الحدث ولا إلى الزمن، فإذا أردنا أن نضيف

1 أسرار العربية، ابن الأنباري، ص: 32 ، وشرح ابن عقيل، ج1، ص: 262.
2 البنية التركيبية للحدث اللساني، د.عبد الحليم بن عيسى، ص: 112.
3 اتجاهات البحث اللساني، ميلكا أفيتش، ص: 384. واختلف النحاة حول هذه الأفعال، إذ عدها بعضهم أفعالا في حين يرى آخرون أنها ليست أفعالا كما جعلها الآخرون ضمن الحروف كما اختلفوا فيها من حيث التام والنقصان.
4 الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 45. ينظر: الأصول في النحو، ابن سراج، ص: 24.

عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال وهي الأفعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية. وتمام حسان وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة[1]، فالجملة هنا الاسمية من حيث مبناها وتحويلية من حيث معناها[2]، حيث لم تتغير في التركيب الأساسي إنما قمنا بزيادة عنصرا إليه، والأمر نفسه يتم في التركيب الفعلي الأساسي إذا تضاف الأفعال الناسخة إليه لتشكيل صيغة مركبة تؤدي وظيفة محدده لا تحقق بذكر الفعل الأصلي التام وحده أو الفعل الناقص فيصبح هذا الأخير في التركيب الفعلي جزءا من صيغة مركبة تفيد معنى معينا فإذا ركبنا مثلا (كان) مع المضارع في نحو قولنا: كان يكتب زيد الدرس، أفاد هذا التركيب استمرار الحدث في زمن مضى.

2- الأدوات[3]: وهي من بين العناصر التي تضاف إلى التركيب اللغوي الأساسي لتفيد وظيفة مخصوصة[4]، وتجدر الإشارة أولا إلى بعض الوظائف التي يمكن أن تؤديها تشير إلى أنّ المعنى الأساسي الذي تقوم به الأداة وهو (التعليق) يقول تمام حسان: "تشترك الأدوات جميعا في أنها لا تدل على معاني معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا كالذي يراه في عبارات مثل: "لم، عم، ما، أين، ربما، لعل، ليت، لو، ... الخ"، فيكون المعنى الذي تدل عليه هذه الأدوات هو

1 اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 193.
2 رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها دراسة وصفية، خليل عماري، ص: 18.
3 الأداة: مصطلح ارتضاه بعض المحدثين ليقابل مصطلح الحرف عند القدماء تشمل حروف المعني وبعض الكلمات التي كانت محل جدل كبير بين النحاة وتصنيفها. ينظر: الوظائف النحوية لأحرف العلة في العربية، عبد الحليم بن عيسى، ص11.
4 اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 125.

معنى الجملة كاملة وتحدده القرنية بالطبع"[1]. فالمعاني الوظيفة للأداة تتحقق من خلال التركيب لأنها لا تدل معاني معجمية لذلك في افتقار متأصل إلى التركيب لان معناها لا يحقق إلا من خلال وصفها في سياق لغوي معين وفق قواعد تحولية جوازيه معينة ولتوضح أكثر نورد الوظائف التالية:

3- النفي: الكلام المنفي هو التركيب مشتق من الكلام الأساسي المثبت الايجابي يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ النفي إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه أكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه بينهما إلا أنّ أحدهما نفي والأخر إيجاب"[2]، فلا فرق بين النفي والإيجاب إلا في البعد البلاغي بين هاتين الوظيفتين.

ومن بين الأدوات التي تفيد هذه الوظيفة "لا، لما، لم، ما، ولن"، إذا أن نظام الجملة لا يتغير وإنما تخصصه كل أداة ضمن هذه الوظيفة العامة لإفادة وجهة معينة، ونشير إلى أن القواعد التحويلية المحققة لهذه الوظيفة تفرض ضرورة الصدارة لعناصرها اللغوية.

يقول سيبويه: "إذا قال: [فعل] فإن نفيه: [لم يفعل]، وإذا قال: [لقد فعل] فإن نفيه: [ما فعل] لأنه كأنه قال: [لقد فعل] فقال: [والله ما فعل]، وإذا قال: [هو يفعل]؛ أي هو في حال فعل فإن نفيه: [ما يفعل]، وإذا قال: [هو يفعل] ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه: [لا يفعل]، كأنه قال: [والله ليفعلن] فقلت: [والله لا يفعل]، وإذا قال: [سوف يفعل] فإن نفيه: [لن يفعل]" [3].

ومن خلال هذا القول ندرك تنوع الجهات التي تفيدها أدوات النفي في التركيب الفعلي. أما التركيب الاسمي فيخضع لبعض الخصوصيات في توظيف هذه الأدوات، إذ نقول (أزيد منطلق)، و(ما زيد منطلق أو منطلقا)

1 المرجع نفسه، والصفحة ذاتها.
2 شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص: 107.
3 الكتاب، سيبويه، ج3، ص: 117.

بالأعمال على لغة أهل تميم، والعمل على لغة أهل الحجاز إذا أردنا النفي في الحال. أما (لا) فتتصدر التركيب الاسمي فينفى بها نفيا عاما وغير عام[1]. غير أنّ هذا العنصر قد يؤثر في وحدتي هذا التركيب من حيث الإعراب، بالرفع والنصب، أو بالنصب والرفع، بحسب الوظائف السياقية التي ترتبط بهما.

4- الاستفهام: تتحقق هذه الوظيفة في الحدث اللساني عن طريق إضافة عناصر لغوية محدد تفيد ذلك وقد شرح النحاة التركيب الاستفهامي شرحا دقيقا، فتوصلوا من خلاله إلى ضبط الكيفيات التي يتحول عن طريقها التركيب اللغوي ليحقق هذا المعنى، منها ضرورة تصدر الوحدات المنتجة لذلك، قال الزمخشري: "وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه، لا تقول: [ضربت أزيدا؟] وأشباه ذلك"[2]، فالاستفهام يحول التركيب الأساسي الإخباري إلى تركيب مشتق يتضمن طلب الاستخبار على وجه الإبهام وقد بين مازن الوعر في رحاب النظرية التوليدية التحولية انه لكي يستسيغ التركيب الأساسي يولد تركيب استفهاميا فانه يحتاج إلى قاعدة تحولية للاستفهام المؤلفة من نوعين اثنين من القواعد[3]:

الأولى: قواعد تحويلية لصيغة الاستفهام التصديقي:

الذي يتطلب الجواب الايجابي (نعم)، أو السلبي بالنفي (لا)، وتتجلى وظيفة القاعدة التحويلية ضمن هذا الصنف عن طريق إضافة الوحدة اللغوية في صدارة التركيب الأساسي. و"هذه القاعدة التحولية تحدد بالضبط الموضع

1 قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، د.مازن الوعر، ص: 157.
2 شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص: 109.
3 نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د.مازن الوعر، ص: 163.

لهذه الأداة الاستفهامية أن تحل فيه، ثم التأثيرات اللغوية التي يمكن لهذه الأداة أن تلحق بالأركان اللغوية الأخرى"[1].

والعنصران اللغويان المحققان لهذه الوظيفة هما الهمزة وهل فإذا دخلا على جملة خبرية غيَّرا معناها إلى الاستفهام ونقلاها عن الخبر، لذلك نستطيع نقل التراكيب اللغوية الأساسية التالية عن طريق قواعد تحولية مخصوصة إلى تراكيب مشتقة تفيد الاستفهام ألتصديقي عن طريق الأداتين المذكورتين على شكل التالي:

- قام زيد؛ أقام زيد؟ ... أو: هل قام زيد؟
- زيد قائم؛ أزيد قائم؟ ... أو: هل زيد قائم؟

ولما كان التركيب اللغوي لينجز القصد لفائدة معينة كما بيننا من قبل فإن الاستعلام هنا دخل الاستفسار عنهما. قال ابن يعيش: "إن الجملة قبل دخول الاستفهام قد تدل على الفائدة، فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة"[2]، فإذا قلنا: هل جاء زيد؟ فقد شككنا في مجيء زيد أو عدمه فاستفهمنا عن هذا المعني العام لهذا الحدث فهو استفهام جملة.

الثانية: قواعد تحولية لصيغة الاستفهام التصوري:

وهو الجنس الثاني من الاستفهام أطلقه النحاة ليقابل الاستفهام التصديقي[3].

وهذه القواعد تعمل على ربط معين من التركيب اللغوي إذا تحول الكلام الأساسي الصريح إلى تركيب مشتق مبهم، فهو استفهام على كلمة[1]. فوظيفة

1 قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص: 158.

2 شرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص: 110.

3 التصور هو طلب إدراك المفرد الاستفهام لا النسبة، فيقال في مثل: زايد قام، أن المسؤول عنه إدراك المفرد الذي فعل القيام وهذا يعني أن السائل مسلم بحصول النسبة ولكنه ليدري لمن هي منسوبة ألزيد أم لعلي فهو، لهذا يطلب تصنيف وتصور أحدهما. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، نجيب البلدي، الجزائر، دار الثقافة، ص: 128.

الاستفهام التصوري هي ربط الاستخبار بالمستفهم عنه فيتطلب هذا الصنف الإجابة عما يكون مجهولا في الحدث اللساني، ألا ترى أنك إذا سألت: كيف أنت؟ فقلت: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر وكذلك إذا قال: أين زيد؟ فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن جميع هذا وإن كان خبرا فلا يكون إلا مبدوءا به[2]، ومن المهم أن عمل القواعد التحويلية في تحويل الركن المستفهم عنه إلى أداة استفهام مناسبة. وأدوات الاستفهام التصوري هي: "من – كيف – أين – متى" وغيرها دون: "هل"[3].

كل عنصر من هذه العناصر لديه وظيفة يختص بها، يفرضها المعطى الدلالي، إذ يستفهم بـ "من" عمن يعقل كما، يستفهم بـ "كم" عن عدد مبهم، وبـ "كيف" عن الحال، وبـ "متى" عن الزمان، وبـ "أين" عن مكان[4]. وحسب طبيعة المستفهم عنه يجب اختيار أداة الاستفهام فيكون الجواب عن جنس السؤال فـ "إذا سئلت من مكان لم يجزأن تخبر بزمان، وإذا سئلت عن عدد مبهم لم يجز أن تخبر بحال، وإذا سئلت عن معرفة لم يجز أن تخبر بنكرة[5].

فتوظيف الأدوات الاستفهامية يكون مبنيا على الركائز الدلالية التي يقتضيها المستفهم عنه في السياق اللغوي، ولابد من هنا من التنويه بالقيمة الاقتصادية لهذه الأدوات، يقول ابن يعيش: "وأما [متى] فسؤال عن زمان مبهم يضم جميع الأزمنة، فإذا قيل [متى الخروج؟]، فتقول: [اليوم أو الساعة أو غدا] والمراد بها الاختصار، وذلك لو أنك سألت إنسانا عن زمن خروجه لكان قياس

1 التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص: 165.
2 توضيح الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص: 60.
3 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هاشم، ص: 22.
4 البنية التركيبية للحدث اللساني، عبد الحليم بن عيسى، ص: 117.
5 الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص: 36.

اليوم تخرج أم غدا أم الساعة، والأزمنة أكثر أن يحاط بها، فإذا قلت: [متى] أغنى عن ذكر ذلك كله"[1].

والغاية نفسها يمكننا تقصيها في "أين"؛ إذ الغرض منها الإيجاز والاختصار و"ذلك أن سائلا لو سأل عن مستقر زيد فقال: في زيد في المسجد ولم يكن في واحد منهما فيجيب المسؤول بلا ويكون صادقا، وليس عليه أن يجيب عن مكانه الذي هو فيه لأنه لم يسال إلا عن هذين المكانين والأمكنة غير المختصر فلو ذهب يعدد مكانا لقصر استيعابها وطال الأمر عليه فجاءوا أين مشتملا على جميع الأمكنة وضمنوه معنى الاستفهام فاقتضى الجواب من أول مرة"[2].

بالإضافة إلى الوظيفتين اللتين ذكرنهما يمكننا أن نشير إلى أدوات أخرى يمكن أن تضاف إلى التركيب الأساسي حيث يمكنها تحويليه إلى تراكيب مشتقة لتحقيق مجموعة من الوظائف كالنهي والتمني والتوكيد وغير ذلك.

ب)- العناصر المكملة للتركيب اللغوي:

قد تعمل القواعد التحويلية الإضافية على توسيع التركيب اللغوي وتمديده حيث لا تؤثر في العلاقات التركيب الأساسي، وإنما قد تلحق به بعض العناصر اللغوية على جهة تحقيق وظيفة معينة كالوصف والبدل والتوكيد والعطف والإضافة وغير ذلك. ويمكننا أن نوضح الكيفية التي تعمل بها القواعد التحولية عن طريق النماذج التالية:

1- إضافة النعت: تقتضي القواعد التحولية إضافة الصفة في التركيب اللغوي عن طريق إلحاق الركن اللغوي بعد الاسم المراد تعليقية بهذه الوظيفة

1 شرح مفصل، ج4، ص: 104.
2 المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

حيث لا يتأثر نظام التركيب اللغوي، وإنما يخضع للركن ألمصاف له وقد يتم ذلك وفق القاعدتين التحويليتين التاليتين:

وقوع الوحدة اللهوية النفسية بعض الموصوف وتقتضي سمات مخصوصة تمليها قيود المطابقة في العدد والجنس والتعريف والتنكير والحالة الإعرابية هو: "مررت برجل مريض" و"مررت بامرأة مريضة"[1]، غير أن المطابقة في الجنس والعدد لا تتم إلا ذا لم يكن صفة فاعل صريع وبعبارة أخرى فإن الصفة ترث علامات الجنس والعدد عن هذا الفاعل وبعبارة أخرى فإن الصفة ترث عن الاسم رأس المركّب الاسمي على الرغم من أنها ترث الإعراب عن هذا في كل الحالات[2]، يتضح ذلك من خلال قولنا: "مررت برجل مريض أمه" وهذه القيود هي التي تفسر لحن الجملة "مررت برجل مريض أمه" حيث لتتطابق الصفة وفاعلها الصريح من جهة الجنس. تخضع القواعد التحولية الملحقات النعتية في التراكيب لقيود سلامة البناء الذي: "يقضي بأن كل النعت يجب أن يضم عنصرا عائدا يعود على رأس المنعوت"[3] قد تكون هذا العنصر العائدي بارزا نحو: "مررت برجل مريضة أمه"، أو غير بارز حيث يكون مضمنا في البنية الوظيفة للنعت نحو: "مررت برجل مريض"، ويؤدي الاشتراك في الإحالة إلى الاشتراك في قيم وسمات الجنس والعددين السابق واللاحق.

2- إضافة التوكيد: وهو وظيفة تتحقق عن طر يق تكرار وحدة لغوية معينة وبواسطة إضافة عناصر أخرى إلى التركيب اللغوي إذا لا تؤثر القواعد التحولية الإضافية في النظام التركيب الأساسي وإنما تعمل على تحقيق هداه الوظيفة بإلحاق عناصر لغوية وفق ضوابط معينة أهمها:

1 البنية التركيبة للحدث اللساني، ص ص: 117-118.
2 اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ص: 220.
3 المرجع السابق، ص:220 .

تعمل القواعد التحولية لتحقيق هذه الوظيفة على إعادة الركن اللغوي المراد توكيد وقد يكون اسما صريحا أو وصفا أو حرفا أو غير ذلك أو عن طريق إعادة التركيب الأساسي نفسه كقوله تعالى: (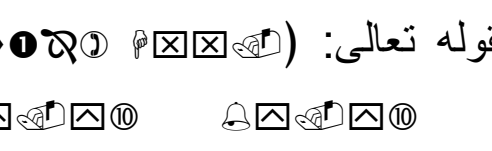)[1] أو قولك لمن قال: ".. أتحفظ الألفية؟ .. نعم نعم...".

وكقول الشاعر[2]:

فَأيْنَ إلَى أيْنَ النّجَاةَ بِبَغْـَلَتِي أتَاك أتَاكِ اللاّحِقَونَ احْبِسِي احْبِسِي

يتم الإلحاق في هذه الوظيفة وفق ما تمليه قيود المطابقة كذلك بين التابع والمتبوع ومن أدوات التوكيد (إن وإنما) غير أنَّ النحاة عدوا "إنما" تفيد التوكيد بدرجة أقوى كما جعلها بعض النحاة والمفسرين مفيدة لأرفع درجة من درجات التوكيد. وهي ليست مكونة من كافة مكفوفة كما ألفنا هذا عند النحاة، وما شاع القول بهذا بين المصطلحين إلا لتبرير الحركة الإعرابية التي هي ضمن نحو: "إنما الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم-"، وفي الحقيقة هي أداة بعينها تفيد معنى بعينه[3]، (إنما) عنصر توكيد وإعراب الجملة بعدها كما هو الإعراب في الجملة التوليدية الأصل والجملة بكاملها هي الجملة مؤكدة وهي التحولية اسمية وكذلك الحال فيما يسمى أخوات (إنّ) عند وجودها أدوات غيرها هي منتصبة حالة النصب في المبتدأ.

تخصص القواعد التحويلية لهذه الإفادة مجموعة من العناصر اللغوية تذكر بعد التابع منها عين كل وكلا واجمع وجميع وعامة وغيرها من الوحدات المخصوصة.

1 سورة الفجر، الآية: 21.
2 شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر، (دت)، ج1، ص: 318.
3 في نحو اللغة وتركيبها منهج وتطبيق، د.خليل عمايره، ص: 107.

يمكن استعمال قواعد تحويلية إضافية إلى التركيب المشتق المحقق للتوكيد عن طريق ذكر عناصر لغوية أخرى، إذ "قد يتبع [أجمع وأخواته] [بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع] وقد يتبع [أكتع] وأخواته بـ [أبصع وبصعاء وأبصعين وبصع] فقال: [جاء الجيش كله اجمع أكتع أبصع] و[الفيلة كلها جمعاء، كتعاء، بصعاء] و[القوم كلهم أجمعون أكتعون، أبصعون] و[الهندات كلهن جمع كتع بصع]"[1].

غير أنه يجب مرعاة الترتيب الذي تفرضه القواعد التحويلية في توظيف هذه الوظيفة، لذلك علق ابن الناظم (686هـ) بقوله: "لا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب، وقد شذ قول بعضهم [أجمع - أبصع] وأشد منه قول الآخر: "جمع – تبع]"[2] وهذا التوضيح الذي يعتمد على سمات الترتيب موافق للمنهج اللساني الذي بينه "تشومسكي" الذي وضح أنهك "يمكن تطبيق أكثر من قاعدة تحولية جوازيه كل الكلام لكن مع المراعاة ترتيب هذه القواعد طبقا لنظام معين"[3].

ومن الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية أفعال المدح والذم (نعم – بئس - وحبذا)، وكانت هذه الأدوات محل بحث الكثير من الباحثين القدماء والمحدثين في الكتب أو المجلات حول اسميتها أوفعلتيها، ويكفي أن ينظر في كتاب الإنصاف في مسائل خلاف لنرى قرع الحجة بالحجة يدعم كل فريق وجهة نظره بحجج منطقية فلسفية يخرج منها بحكم قد اتخذه مسبقا بالاسمية أو الفعلية والفريقان يدركان أنه لا تنطبق عليها شروط الاسمية ولا شروط الفعلية فكما يقول سيبويه: "إن الفعل ما يشير إلى الحدث وزمن والاسم ما يشير إلى مسمى"[4].

1 شرح ألفيه بن مالك، ابن الناظم، نوح عبد الحميد السيد محمد، بيروت، دار الجيل، ص: 505.
2 المصدر السابق، ص: 505.
3 قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، د.مازن الوعر، ص: 147.
4 كتاب بولاق، ج1، ص: 2.

فهذا الصراع والجدل الطويل بين العلماء قائم على إحساسهم بضرورة تصنيف هذه الكلمات في الفعلية أو الاسمية اعتماد على عناصر شكلية هشة يتلمسونها في مبنى الكلمات مع إغفال تام لمعناها في تراكيبها[1] نحو: [نعم القائد خالد] و[حبذا القائد خالد] و[بأس النار]، فهذه الأدوات تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، أما الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية نحو قوله تعالى: ( )[2] فدخلت قد لتفيذ التوكيد والتحقيق.

ومن الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية فتقضي تغييرا في ترتيبها لتفيد معنى بعينه بالإضافة إلى المعنى الذي يفيده الترتيب هذه العناصر والأدوات المسماة "كان" وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع. وقد أجاد النحاة القدماء عندما وصفوا هذه الأدوات في باب مستقل عن باب (كاد وأخواتها) مع أنّهم في إعرابهم يعربونها إعرابا يماثل إعرابهم الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية إذا ما دخلت عليها كاد أو إحدى أخواتها[3]. نحو (كاد عليّ ينجح)، كاد: عنصر تحويل يفيد اقتراب وقوع الحدث، عليّ: فاعل مقدم للعناية والاهتمام. ينجح: فعل مضارع ... . ومن الأدوات كاد وأوشك وكرب وعسى وأخذ وجعل وهكذا الحال في بقيته ما يسمى بأفعال المقاربة والرجاء والشروع يأتي كل منها عنصر تحويل بالإضافة ليفيد معنى جديدا يحول الجملة إليه وكل ذلك وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى.

1 في النحو واللغة وتركيبها منهج وتطبيق، د.خليل عمايره، ص:111.
2 سورة المؤمنون، الآية: 1.
3 في النحو واللغة وتركيبها منهج وتطبيق، د.خليل عمايره، ص: 116.

الفصل الثاني

أولا- الرتبة غير المحفوظة (المتحولة).

ثانيا- قواعد إعادة الترتيب.

ثالثا- تقديم بعض متعلقات الفعل.

رابعا- التقديم والتأخير في الاستفهام.

خامسا- الرتبة غير المحفوظة في التراكيب الفعلية والاسمية.

الفصل الثاني: الرتبة غير محفوظة.

يعد "الترتيب" من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحا؛ لأن المتكلم يعمد إلى عنصر ما حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس، فالكلمات كما يقول الجرجاني، "تقتضي في نظمها أشار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في نفس"[1].

والترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى[2].

وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير (الترتيب) ودوره في المعنى، يقول: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: [ضرب زيداً عبدُ الله]، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم تردان تشغل الفعل بأول منه وأن كان إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[3].

أولا-ماهية الرتبة غير المحفوظة (المتحوّلة):

تتعلق بالتراكيب اللغوية التي لا تختل إذ تقدمت بعض وحداتها اللغوية أو تأخرت، فتقديم أي وحدة لغوية عن موقعها أو تأخيرها، لا يعني أننا قد خرجنا عن القواعد التركيبية. فمن عناصر الحدث اللساني ما هو بترتيب معين، أي رتبة

1 دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 40.
2 المصدر نفسه، ص: 83.
3 الكتاب، سيبويه، ج1 ص: 34.

إجبارية ومنها ما هو خاضع للمتكلم؛ أي أنه اختياري الرتبة وذلك من أجل وظيفة معينة. وقد بيَّن اللغويون أنّ اللغات تخضع من حيث التركيب لثلاث طرق أساسية في ترتيب وحداتها[1].

الطريقة الأولى: الفاعل (المبتدأ) + الفعل + المفعول به (s.v.o).

الطريقة الثانية: الفاعل (المبتدأ) + المفعول به + الفعل (s.o.v).

الطريقة الثالثة: الفعل+ الفاعل + المفعول به (v.s.o)[2].

ويعتبر تشومسكي (chomsky) وجرينبرح (greenberg) أن الرتبة الأصلية في الانجليزية هي الطريقة الأولى (s.v.o)، كما نجد جرينبرح (greenberg) كذلك والفاسي الفهري يذكران أنّ العربية من نمط (فعل+ فاعل+ مفعول به) (v.s.o) وحتى إذا كان "تشومسكي" يكاد ينكر وجود لغات من هذا الصنف[3].

وإذا نظرنا إلى جهود النحاة في تراثنا اللغوي -في هذا المبحث- فنجدهم قد اجتهدوا في دراسة الرتبة غير المحفوظة في التراكيب اللغوية، ورغم أن دراستهم لهذا الموضوع كانت ضمن بعض الأبواب النحوية، إلا أن وصفهم كان قيما فتوصلوا إلى ما يجوز فيه التقديم والتأخير، ومن ذلك رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والضمير بعد "نعم" ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل وغير ذلك[4].

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التصرف في مواقع الأركان اللغوية، يتم في إطار نظام اللغة؛ لأن هذا لا يعني الخروج عن قواعد اللغة التي تمثل الحد الأدنى

1 البنية التركيبية للحدث اللساني، د. عبد الحليم بن عيسى، ص: 76.
2 علم اللغة بين القديم والحديث، عاطف مذكور، ص ص: 205-206.
3 اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 207.
4 اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ص: 105.

له. وقد أُعتبرت قواعد إعادة الترتيب من القواعد الأساسية التي اعتمدت عليها المدارس اللسانية الحديثة، وبخاصة المدرسة التوليدية التحويلية، في تفسير المظاهر التحويلية الطارئة على وحدات التركيب اللغوي.

ثانيا- قواعد إعادة الترتيب:

قد تتصرف القواعد التحويلية في التركيب اللغوي، فيتغير في مواقع عناصره اللغوية وفق كيفيات مخصوصة بقية تحقيق وظائف معينة، تمليها خصوصيات هذا التغيير ودواعيه، ولابد من الإشارة إلى أنّ اللغويين قد اعتنوا بدراسة "الرتبة" في التركيب اللغوي وبخاصة في باب "التقديم والتأخير".

يحصل التركيب اللغوي عن طريق تتابع الوحدات اللغوية، وفق ترتيب إذا خاص تمليه قواعد النظام باعتبارها الإطار الضابط للتشكيل اللغوي، لذلك كان التتابع الصوتي للعناصر الصوتية للوحدة اللغوية مجرد ترتيب كيفي فان الأمر على المستوى البنية التركيبية يتجاوز ذلك ليصبح على صلة بنظام اللغة وقواعدها التركيبية.

ولعل أهم شيء يمكن التنويه به من خلال التناول العلمي الدقيق للأركان اللغوية من حيث التقديم والتأخير ويمكن توضيح هذا في ما يلي من الدراسة التي بين أيدينا.

ويمثل التقديم والتأخير في بناء الجملة ركيزة أساسية في بلاغتها وتحقيق مرادها، وإصابة غرض المتكلم لتحقيق التواصل بينه و بين المخاطب. وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك الوظيفة والتي يؤديها التقديم والتأخير في الكلام، ويرى أن التقديم يأتي بصفتين[1]:

1 التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، مختار عطية، ص: 20.

أ- تقديم على نية التأخير:

وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ، إذا تقدّم على المبتدأ نحو قولنا "منطلق زيدٌ"، والمفعول إذا تقدم على الفاعل؛ كقولنا: "ضرب زيدا عمرو"؛ فمعلوم أنّ "منطلق" و"عمرو" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ مرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا منصوبا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت.

ب- تقديم لا على نية التأخير:

على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم و تجعله بابا غير بابه و إعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد المنطلق حيث تقول مرة "زيد المنطلق"، وأخرى "المنطلق زيد"، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون مُحولا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان؛ بل على أن تنقله من كونه خبر إلى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه من كونه مبتدأ على كونه خبرا[1].

إذن للتقديم والتأخير من وجهة نظر عبد القاهر الجرجاني صفتان:

الأولى تقديم على نية التأخير ومسألة تقديم الخبر على المبتدأ، المفعول على الفاعل، حيث لم يخرجا في حالة التقديم عن حكمهما الإعرابي فمثلا: "ضرب عمر زيد"؛ فـ"عمر" رغم تقدمه إلا أنه بقي محافظا على حكمه الإعرابي، وفي الصيغة الثانية تقديم على نية التأخير الذي يكون بنقل شيء من إعراب إلى

1 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 110.

إعراب آخر، فيخرج الخبر عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، ويجعل صاحب "نهاية الإيجار" للتقديم دواعي وأسبابا أهمها[1]:

☜ أن تكون الحاجة إلى ذكره أشد والى العلم به أهم كقولهما: (قطع اللص الأمير).

☜ أن يكون التأخير أليق بما اتصل من الكلام.

☜ أن يكون الأول أعرف من الثاني، وذلك من الأخبار والصفات، فالأخبار في قولك: (زيد قاعد) ينبغي أن يبتدئ بذكر (زيد) لتطلع النفس بذكرك ما تعرف الأخبار عنه بما لا تعرفه، فتقع حينئذ على حقها وفي مرتبتها وذلك كقولك: (زيد قائم) فهذا أصل الكلام في كل خبر إلا الأفعال كقولك (قام زيد)، فانه خص بالتقديم لقوة تعلقه بالمخبر عنه إذا كان لا يخلوا منه.

ثالثا- تقديم بعض متعلقات الفعل:

قد يخرج التقديم والتأخير عن الدعامتين الأساسيتين في الجملة وهما المسند والمسند إليه، إلى تقديم متعلقات الفعل كالمفعول به، الحال، أو الجار والمجرور، وذلك لأغراض بلاغية يقتضيها المقام و متعلقات تقرأ بكسر اللام، وتقرأ بفتحها والكسر أرجع إذ يقال تعلق المفعول بالفاعل وتعلق الجار والمجرور بالفعل، فالمفعول متعلق بالفعل، والجار والمجرور متعلق به والمراد بمتعلقات الفعل ما يتصل بالفعل ويتعلق به من فاعل ومفعول وجار ومجرور وظرف ومصدر وحال وتمييز وغير ذلك. فالفعل يلابس هذه المتعلقات ويتصل بها فيتحقق بهذا الاتصال أو بتركه كثير من الأغراض البلاغية هي[2]:

1– الاختصاص:

1 نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، فخر الدين الرازي، ص: 170-171.
2 علم المعاني دراسة بلاغية لمسائل المعاني، بسيوني عبد الفاتح قيود، ص: 175.

أي قصر الفعل على المتقدم كما في قوله عز وجل: (...﴿❼■🖫🗘◑ ✋♦❐🕮 ★🖉🖋✂ ←❸❷🡐🕐♦✍ ↓❻❑↖✌⌖❀🖋✂ 🡐🗘﴾)[1]، قد قدم الجار والمجرور إلى الله وهو متعلق بالفعل بعده (تصير) وذلك لبيان أن مرجع الأمور ومردها لا يكون إلا لله جل شأنه لا لأحد سواه[2].

وتقديم المفعول على الفعل كقولنا: (زيدا ضربت) و(ضربت زيدا) فان في قولك: (زيدا ضربت) تخصيصا له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: (ضربت زيدا) لأن إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: (ضربت خالدا أو بكرا أو غيرهما)، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول[3].

ومن أمثلته قوله تعالى: (﴿←⑨←🖮🗘➔♦☼ ☒②🖋✸③🗘◑ ◆❐◑🗘③✸②🖂 ♦■○⇔✌♦➔🗘✓▫▾ 🡐🗘﴾)[4]، فتقديم المفعول فما كان من أجل الاختصاص؛ وذلك لأن المفعول إذا تقدم لزم الاختصاص كما في قولنا: "زيدا ضربت"؛ لأجل ذلك تكون العبادة مختصة بالله تعالى لأجل التقدم[5].

وقد شرح ذلك الزمخشري في كتابه "الكشاف"؛ إذ قال في هذا الصدد: "...لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: [باسم اللات، باسم العزى]، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله -عز وجل- بالابتداء، وذلك بتقديم وتأخير الفعل كما في قوله:

1 سورة الشورى، الآية: 53.
2 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص: 18.
3 المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد الخوفي بدوي، ج1، ص: 123.
4 سورة الفاتحة، الآية: 05.
5 كتاب الطراز، الإمام يحي بن حمزة العلوي، ص: 66.

(... ◑ⵔ③✸②▭ ☼♦➔⌨⬀⑨🡐 ... ⵔ🡒)[1]، حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص والدليل عليه قوله عز وجل: (🗀ⵔ○⇔⚐🡒 ★🖉⍾▭ⵔ🗁🗁❷↘ⵔ☒🖒 ⍾▭ⵔ🖒◆❐↖❷⬀ⵔ▭⍾ 🖉 🗐 ⵔ🡒🖃◆❻ ... ▭■⌨▭ⵔ🡒⍾⇔⚐🡒)[2] فقد قال: (▫🕮♦❷↘🕭⍾🖉 ⵔ🡒⇔ⵔ⍾⍾⚐🡒)[3] فقدم الفعل، قلت: هناك تقديم الفعل لا أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم"[4].

ومن أمثلته تقديم المفعول في قوله تعالى: (🖃♦✍🖉 ⵔ🡒 ▫↖⍾⍾⇳⑨🡐⌨⇳↖⍾⍾♦✕ ⵔ🡒⍾ⵔ⍾ ❐◆↗Ⅱ ✌⍾ⵔ⍾ 🖉⍾⍾ ⵔ🡒)[5]؛ ولم يقل "بل اعبد الله لأجل الاختصاص"[6]؛ لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال: "بل اعبد" لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاءه[7]، وكذا القول في الآية الكريمة: (⬀☠⍾☞⓾✌ ✕ⵔ⬁♦⍾◆❐ ♦⍾❐🡐❸✿¤↘♦🡅✌ ★🖉⍾✂ ❼■🖫☪“ ⬀☠🡐☞▫🖬⍾☞➔🕭 ⬃❐❐🕮 ⵔ⍾⬀➔◑♦▫ ☎✂⬀❑⍲⍾◆❑♦✍ ⍾⍾⊠♦▫ ⵔ🡒)[8]، وقوله تعالى: (▫⍾⬀➔◑♦▫ ☎✂⬀❑⍲⍾◆❑♦✍ ⍾⍾⊠♦▫ ⵔ🡒⍾ⵔ⍾ ❐◆❑➔⍾ ♦○◑♦⍾⍾⍾ ✦🖉⍾✂ ⍾♉⚐🖫⇔○⚿○ ☎ ◆❑➔⍾ ·♦⍾◑ ♦○◑♦⍾⍾⍾ ✋♦ ✦🖉⍾✂ ⍾♉⚐🖫⇔○⚿○ ☎ ◆❑➔⍾◆❐ ☎ →💣▫🖬·🖹◆❑♦✍ ⍾○↘⓿■🖬♦↖ ❹☮◆❻ ◆❑➔⍾◆❐ ☎ →💣▫🖬·🖹◆❑♦✍ ⍾○↘⓿■🖬♦↖

1 سورة الفاتحة، الآية: 05.
2 سورة هود، الآية: 41.
3 سورة العلق، الآية: 01.
4 الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوده التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري وبآخره تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات للعالم المدقق: محب الدين أفندي، ج1 ، ط1، دار الفكر للطباعة والنظر والتوزيع، 1397-1977، ص ص: 29-30.
5 سورة الزمر، الآية: 66.
6 كتاب الطراز، الإمام يحي بن حمزة العلوي، ص: 66.
7 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ص: 218.
8 سورة آل عمران، الآية: 158.

)[1]، وكذلك قوله: ( )[2]، فتقديم المعمولات في آية سورة آل عمران: "... إلى الله .."؛ قال في فتح القدير: "... أي؛ إلى الرب الواسع المغفرة تحشرون لا إلى غيره، كما يفيد تقديم الظرف على الفعل مع ما في تخصيص اسم الله سبحانه بالذكر من الدلالة على كمال اللطف، والقهر ..."[3]. وفي الآية من سورة التوبة: "... عليه ..."، جاء في (مفاتيح الغيب): "... ثم قال: {عليه توكلت} وهو يفيد الحصر أي لا أتوكل إلا عليه وهو رب العرش العظيم، والسبب في تخصيصه بالذكر أنه كلما كانت الآثار أعظم وأكرم، كان ظهور جلالة المؤثر في العقل والخاطر أعظم"[4].

1 سورة التوبة، الآية: 129.

2 سورة البقرة، الآية: 172.

3 فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1428هـ/2007م، ص: 251.

4 التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب)، الإمام العلامة فخر الدين الرازى ، ج9، ص: 188.

وفي آية سورة البقرة: "... إياه ..."، قال الشوكاني في تفسيرها: "... أي تخصونه بالعبادة كما يفيده تقدم المفعول"[1]، قد أفاد الاختصاص، ومن ذلك قول شوقي[2]:

بِالْعِلْمِ وَالْمَالِ يَبْنِي النّاسُ مُلْكَهُمُ لَمْ يُبْنَ مُلْكٌ عَلَى جَهْلٍ وَإِقْلَالِ

فتقديم الجار والمجرور "العلم" أفاد قصر بناء الملك على كونه بالعلم والمال. ومثله قول الآخر[3]:

إِذَا شِئْتَ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَشِيرَةَ مَا فَبِالْحِلْمِ سُدْ لاَ بِالتّسَرُّعِ وَالشّتْمِ

فقد قصر السيادة في هذا البيت على الحلم، بحيث لا تتعداه إلى التسرع والشتم[4].

ومنه إفادة توجيه الإنكار إلى المتقدم كما تقول "أَبِالزور تشهد؟" و"أَفي الفرقة تسعى؟" فالتقديم في هاتين العبارتين يفيد أنّ الإنكار يتوجه لا إلى الشهادة؛ بل إلى التزوير فيها. والإنكار في العبارة الثانية موجه إلى السعي في الفرقة لا إلى السعي في ذاته[5].

ومن النماذج القرآنية لذلك قوله عز وجل: (🕭➔✍⬀ 🕮❒➘☒❷⬀❸◆ ✃🙵★ 🕮❒✋✦③🕲⓿➚ ❒◆🙜🕲⓿✽🙵 ▫⬧🙵⬅🕲❷⯐ ✃🙵🙜◯◯☺⍓🕔❑◆🕔☠🕲 ❒◆✃🙵🏵☞❻⬀⮛⮘ ... ⮚🙽⮺⮘)[6]،

1 فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، ص: 111.
2 الشوقيات، شعر أحمد شوقي، ج1-2 في السياسة والتاريخ والاجتماع، طبع على مطابع دار الكتاب العربي، بيروت، ص: 185.
3 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص: 132.
4 المرجع نفسه، ص: 132.
5 علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيود، ص: 192.
6 سورة الأنعام الآية 14.

فتقديم المفعول "غير الله" في الآية الكريمة على الفعل اتخاذ يفيد عليه الكلام، لا ينكر على نفسه اتخاذ "الولي"؛ بل ينكر أن يكون هذا الولي غير الله[1].

2- مراعاة الفواصل:

وهو التقديم الذي يتم لكي تكون جميع عناصر الجملة على نسق واحد في النظم، وعليه ورد قوله تعالى : (⌘⚐⑩⓴☹◆⑩↘↪◠✂ ◠□✎❐▫♦▫ •✍ⓚ✶✐◠○○↪◠✂ ◠□✎❐🕮◆❐ ⇦ⓚ⇨ ⇗❷⛆ϒ↘◑♦✍ •☒♦▫ •✍❁❁❷□&⇙❁♦✍ ⇦⇨⇦⇨)[2]، وإنما قدّم المفعول لمكان حسن النظم السجعي[3].

ومن أمثله أيضا قوله جل جلاله: (❀➔❶↗■❐■← ▫♦⇔↗🖬ᔓ❑■← ⇦⇨⇦⇨)[4]؛ فإن تقديم الجحيم على التصلية، وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل، إلاّ أنه لم يكن هنا للاختصاص، وإنّما هو للفضيلة السجعية، وللأمر في أنّ النظم على هذه الصورة أحسن من لو قيل: "خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم"؛ فإذا قيل إنما قدمت الجحيم للاختصاص لأنّها نارٌ عظيمة؛ ولو أخرت لجاز وقوع الفعل على غيرها كما يقال: "ضرب زيدا" و"زيدا ضربت".

3- الضرورة الشعرية:

إنّ تقديم بعض المتعلقات على الفعل، قد يكون لمراعاة الوزن والقافية، ويمثل اللغويون لذلك بقول الأقيشر حينما ذهب إلى ابن عمه الموسر يسأله أن

1 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص: 132.
2 سورة الضحى، الآية: 9-10.
3 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ص: 221.
4 سورة الحاقة، الآية: 30-31.

يعطيه من ماله، فلم يكشف ابن عمه بمنعه، بل بادر بلطمه على وجهه على ملأ من القوم فقال الأقيشر[1]:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ

فتقديم الجار والمجرور "إلى داعي الندى" على متعلقة بسريع وهو ضرورة من ضرورات الوزن التي تقتضيها مراعاة الوزن والقافية[2].

4- مراعاة الترتيب الوجودي:

كقوله تعالى : (... ﴿ ﴾ ... ﴿ ﴾)[3] "أي لا يعتريه نقص ولا غفلة ولا ذهول عن خلقه، بل هو قائم على كل نفس بما كسبت، شهيد على كل شيء، لا يغيب عنه شيء ولا يخفى عليه خافية، ومن تمام القيومية أنه لا يعتريه سنة ولا نوم.

فقوله: لا تأخذه؛ أي لا تغلبه سنة، وهي الوسن والنعاس ولهذا قال: ولا نوم؛ لأنّه أقوى من السنة. وفي الصحيح عن أبي موسى قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع كلمات فقال: [إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل النهار قبل عمل الليل، وعمل الليل قبل عمل النهار، حجابه النور أو النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه]"[4].

ومنه قول الأعشى الكبير ميمون بن قيس[5]:

بَانَتْ سُعَادُ وَأَمْسَى حَبْلُهَا رَابَا وَأَحْدَثَ النَّايُ لِي شَوْقاً وَأَنْصَابَا

1 علم المعاني في الموروث البلاغي، حسن طبل، ص: 133.
2 المرجع نفسه، ص: 113.
3 سورة البقرة، الآية: 255.
4 تفسير القرآن العظيم، عماد الدين اسماعيل ابن كثير، قدم له: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار فيحاء، دمشق، مكتبة دار السلام، الرياض، ط2، 1418هـ-1998م، ج1، ص ص: 413-414.
5 دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 113.

فهذا البيت أتى فيه التقديم لعلتين:

الأولى: الاهتمام حيث شوقه لحبيبته أهم من النصب والأوجاع.

الثانية: التقدم الوجودي، للشرق على الأنصاب؛ لأنه سابق عليه متقدم وجوبا في النص إلا أثرا من آثار هذا النصب قال الأقيشر[1]:

سَأَشْرَبُهَا مَا دُمْتُ حَيّاً وَإِنْ أَمُتْ فَفِي النَّفْسِ مِنْهَا زَفْرَةٌ وَشَهِيقٌ

قدّم الشاعر الزفرة على الشهيق، فهي ثاني ما يخرج من صدر المتحسر، على شيء يأخذ في الشهيق أولاً ثم يزفر حسرة وندما بعد ذلك.

5- الاحتقار:

و منه قول الأقيشر[2]:

فَقَالُواْ لِعِكْرِمَةَ الْمُخْزِيَاتِ وَمَاذَا يَرَى النَّاسُ فِي عِكْرِمَةَ

قدم اسم عكرمة للإهانة والاحتقار، وقد تكون للاختصاص أيضا لشهرته كأنما له وحده، ومنه قول عمرو بن كلثوم[3]:

رَدَدْتُ عَلَى عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ قِلَادَةَ ثَمَانُونَ سَوَادٌ مِنْ ذَرَى جَبْلِ الْهَضْبِ

أصل الترتيب في هذا البيت:"رددت قلادة على عمرو بن قيس"؛ بدأ بذكره تقديرا "له لا لها"، ولو كان الاحتقار مقصودا به القلادة لبدأ بذكرها[4].

فهذه أهم أغراض التقديم والتأخير التي حدّدها البلاغيون حسب ركني المسند والمسند إليه، بالإضافة إلى بعض المتعلقات كالمفعول، والجار والمجرور، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. وقد وجدنا أغراضا أخرى تخرج عن هذا النطاق كمراعاة الترتيب الوجودي والتحقير وغير ذلك.

1 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 60.
2 المرجع نفسه، والصفحة ذاتها.
3 المرجع نفسه، ص: 61 – 62.
4 دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 113.

رابعا- التقديم والتأخير في الاستفهام:

الاستفهام طلب الفهم بأدوات مخصوصة مثل: "هل" وهي للتصديق، و"الهمزة" وهي للتصور أو التصديق، وباقي أدوات الاستفهام غير الهمزة لطلب التصور برفقة مثل: "من، ما، كم، كيف، أين"[1].

وقد يلحق التقديم والتأخير أسلوب الاستفهام، ومن أمثلته قولنا: "أبنيت الدار التي كنت تنوي على أن تبينها؟" ففي هذا المثال بدأنا بالفعل، فكان الشك في الفاعل من هو لا في وجود الفعل، وإن قيل: "أأنت بنيت هذه الدار؟" إذا كان البناء مشاهدا، فشككت في الباني، فأما إذا لم يكن فكيف يقع الشك في بانيها؟ وكذلك إذا قيل: "أبنيت هذه الدار؟" "أقلت هذا الشعر؟" قلت ما ليس يقول القائل إذا هو بمنزلة أن يقول في الشيء المشاهد الذي نصب عينيك أموجودا هو أم لا؟

ففي الأمثلة السابقة الهمزة "الاستفهام" للتقدير نحوه إذا قيل: "أأنت فعلت ذلك؟" كان الغرض تقديرا بأنه الفاعل؛ ومثاله قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود:

(✂☒⓿🕓🖂♎ ❁💣▫🖬🖂➔♦▫ ❁💣☼❐🕮◆↗ ☎✂☑❑↗☜🖋♦🕭

❶⚐⑩🖎♎🕓♦❷⇗🖅🖘⌧✵🕓♦③ 🖋◆☪🖎☝☐●🖘▭🖋♦★🖘🖅

⇳🖎🗡)[2]؛ فلا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقول لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم "أأنت فعلت هذا؟" وقال إبراهيم "عليه السلام" في الجواب:

(☠➔♎🡐❸❷🖘🖮•🖹 🕛🡕🕮♦✂🖂➔♦▫ ⇗✍♦🖅 ♦✌🖋♦🕭

☎✂❑🡐☼🖋•🖹 ♌🖘❸ ⇗☠➔♎❑➔🖬♦★⇔○♦▫ ✂☒⓿🕓🖂♎

---

1 نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2003، ص: 159.

2 سورة الأنبياء، الآية: 62.

③♦☪➲☽♉➔❑♍☙ ⬀♉⌧⬆⬁)[1]، ولو كان التقدير بالفعل لكان جواب فعلت ألم أفعل[2]، فإذا قال: "أفعلت؟" كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه تردد في نفس الفعل.

والهمزة تفيد تقرير الفعل بأنه كان وإنكارا له لما كان وتوبيخا لفاعله عليه، أما الإنكار فقوله تعالى: (🕮❑▫♦🕯❑🕒⇳⊞⌧🖰▤⬈✍⬀ ❻◆✍☙⧗➔☠ ...)[3]، وقوله تعالى: (... 🕮❑🕒⇳➲♦✂♦❼ ✃♋♋⌂⬂⌨♦✡❑♋☠♉ ⬉♦✍■❼ ✃♋♋⌂⧗♦☪♉✓×♦ ⬀⌧⬃)[4]، فالإنكار هذا في نفس الفعل.

وأما إذا قدم الاسم ففيه يتوجه الإنكار إلى الفاعل[5]، ومثله إذا قيل لرجل قد انتحل شعرا: "أأنت قلت هذا الشعر؟" فيكون الجواب: "كذبت لست ممن يحسن مثله". أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر، وقد يكون إذ يراد إنكار الفعل من أصله، ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى: (... 🔔➔✍⬀ ⬈◆✂✎✎✦ 🕮❑❶♉♍☙ ♋♦▤⬈☠⬀ ☎ ⬀⌀⬃)[6]، أذن راجع إلى قوله تعالى: (🔔➔✍⬀ 🕮❑❻◆⬈◆③⬃☞➔⚐ ✌❑♋✎ 🕮❑❽♦✌♦ ✦✎♋✂ ♋♦▤⬈☠ ⬀♉♓✌ ❻♒⌀♌⬂🗍🗐 ▫♦⬈⌂➔⌂▫☞➔⚐✌♓♉☪⬃❍➔ ❍⌂❷♦✂✌✡♋ ❑♦❍⌂▪■🕔⌧⌖ ⬀⌀⬃)[7]"[8]، فالمقصود في قوله تعالى: (... ⬈◆✂✎✎✦ 🕮❑❶♉♍☙

1 سورة الأنبياء، الآية: 63.
2 دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 113-114.
3 سورة الإسراء، الآية: 40.
4 سورة الصافات الآية 153.
5 نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، ص: 159.
6 سورة يونس، الآية: 59.
7 سورة يونس، الآية: 59.
8 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 117.

﴿ ☎ ﴾[1]، إنكار أصل الإذن لا إنكار أنه كان من غير الله فأضافوه إلى الله فإن قلت: فلم لم تتصل همزة الاستفهام بالفعل، فيقال هذا كقوله تعالى: ﴿... ﴾ ﴿ ... ﴾[2]، فالتقدير لو وجد التحريم لكان المحرم إما هذا أو ذلك، ويستدل ببطلان القسمين على بطلان أهل التحريم.

ومثله القول للرجل الذي يدعي أمر وأنت تنكره: "متى كان هذا في ليل أو نهار؟" وتقديره لو كان لكان إما في ليل أو نهار ولما لم يوجد فيهما تبت أنه ليس بموجود أصلا، فكذلك القول في الآية في أنها نفي لأصل الإذن بنفي أقسامه وذلك أبلغ من النفي[3].

إذن أسلوب الاستفهام من بين الأساليب الإنشائية التي تتبع فيه مساحة التعبير ذلك؛ لأنه يمكن أن نقول جملة واحدة بصورة متعددة؛ لكل صورة معنى مختلف عن الأخرى.

1 سورة يونس، الآية: 59.
2 سورة الأنعام الآية 114
3 ينظر فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دارية الإعجاز، ص 160.

خامسا- الرتبة غير المحفوظة في التراكيب الفعلية والاسمية:

أ)- الرتبة في الجملة الفعلية:

نتحدث هنا عن القواعد التحويلية التي تعمل على إعادة ترتيب الأركان اللغوية للتركيب الفعلي الأساسي، وقد ذكرنا أن الرتبة في التراكيب الفعلية الأساسية في العربية قد تكون "مسند -مسند إليه-فضلة"، لكن نستطيع عن طريق التحويل التصرف في مواقع هذه المكونات وفق ما تمليه بعض القواعد النحوية. ونشير إلى أنّ هناك تغيرات تحدث قبل الفعل يصوِّرها "التبئير" كما يسميه الفاسي الفهري، وتحولات أخرى تحدث بعد الفعل، وتغيير محل رتب الفضلات كما هو ممثل في الجملة "ضرب الولد زيد"؛ فهذا التقديم يختلف عن "التبئير" في عدة خصائص، والقاعدة الخاصة التي تضبط هذا الصنف في التغير في الرتبة هي قاعدة "الخفق SCRAMBLING"[1]، فتكون الحركة التحويلية ضمن هذين النوعين مرتبطة بالفضلة التي قد تقدم إما قبل الفعل أو بعده.

فأصل ترتيب الجملة الفعلية، أن يتقدم الفاعل على المفعول به ونحوه من المتعلقات، وأن يتقدم المفعول به الأول على الثاني، والثاني على الثالث فيقال مثلا: "أكرم محمد خالدا"، و"أعطى حاتم الفقير درهما"، و"أعلمت عمرا ابنه ناجحا"، وقد يخالف هذا الأصل فيتقدم أحد المتعلقات على الفاعل، أو تقدم بعض المتعلقات على بعض[2].

1 اللسانيات واللغة العربية، ص: 123-124. و"التبئير" أو "الموضعة" كما يسميها البعض الآخر؛ عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة أخرى: كالمركبات الاسمية أوالوصفية وغيرهما من مكان داخلي، أي داخل الجملة إلى مكان خارجي، أي خارج الجملة. ينظر: المصدر نفسه، ص: 114.

2 علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيود، ص: 195.

- أولا الفاعل قال ابن مالك[1]:

الْفَاعِلُ الذَي كَمَرْفُوعَيْ أتَى زَيْدُ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه، وحكمه الرفع، والمراد بالاسم ما شمل التصريح نحو: "قائم زيد" والمؤول به نحو: "يعجبني أن تقوم؛ أي يعجبني قيامك".

وحكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه نحو "قام الزيدان" و"قام زيد"، ولا يجوز تقديمه على رافعه، قد يقال: "الزيدان قام" و"زيد قام" على أن يكون زيد فاعلا مقدما؛ بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع الضمير مستندا التقدير: "زيد قام هو"، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله[2]، والفاعل اسم صريح ظاهر، أو ما في تأويله، فالاسم الصريح ظاهر نحو: "تبارك الله" والمضمر البارز نحو: "تباركت يا الله" والمستتر نحو: "أقوم وقم"[3].

1 ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص: 22.
2 شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك و معه كتاب منحة الجليل لتحقيق شرح بن عقيل، ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص: 462.
3 شرح التصريح على التوضيح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 267-268.

1)- وجوب تقديم الفاعل:

يقول ابن مالك[1]:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتّصِلاَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَدْ يُجَـاءُ بِخِـلاَفِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الفاعل كالجزء من الفعل فذلك كان حقه إن يتصل بالفعل وحق المفعول الانفصال: "ضرب زيد عمرا"[2].

- يقدم الفعل وجوبا: ومن ذلك خشية اللبس إذا لم يظهر الإعراب ولا قريبة نحو: "ضرب موسى عيسى"؛ إذ ربتة الفاعل التقديم فالفاعل هنا "موسى"، ولو أخر لم يعلم؛ أي لم بخلاف فإن كان ثمة قرينة جاز التأخير نحو: "أكل الكمثري موسى"، و"أضنت سعدى الحمى"[3]. إذ يتقدم الفاعل عن المفعول إذا كان اسمين مقصورين، وتعذر ظهور حركة الإعراب، ولم تكن هناك قرينة تميز الفاعل عن المفعول إذا كان اسمين مقصورين وتعذر ظهور حركة الإعراب، ولم تكن قرينة تميز الفاعل عن المفعول.

وقد تكون القرينة الدالة عن الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية؛ فالقرينة المعنوية كما في الأمثلة المشار إليها سابقا، ونحو: "أرضعت الصغرى الكبرى"، إذ لا يجوز الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما يجب أن لا يكون موسى مأكولا والكمثرى هي الأكل[4]، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

---

1 ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص: 22.

2 شرح ألفية بن الناظم، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك صاحب الألفية، تصحيح وتنقيح على نسخ معتبرة: محمد بن سليما اللبابيدي مأمور الإجراء في بيروت، انشارات ناصر حسرو، طهران، إيران، ص: 86-87.

3 شرح السيوطي على ألفية بن مالك المسمى بالبهجة المرضية، إعداد: زين كامل الجويسكي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الأزاريطة، 1421هـ-2000م، ج1ن ص: 147.

4 شرح بن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ابن عقيل، ص: 488.

النوع الأول: أن يكون أحدهما تابعا طاهر الإعراب نحو: (ضرب موسى الظريف عيسى) فان الظريف تابع لموسى، فلو رفع كان موسى مرفوعا، ولو نصب كان موسى منصوبا كذلك.

النوع الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو: (ضرب فتاه موسى)، فهنا يتعين أن يكون الفتى مفعولا، إذ لو جعلته فاعلا لعاد ضمير على المتأخر لفظا متقدم رتبة هو جائز.

النوع الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثا، وقد اتصل بالفعل علامة التأنيث نحو: (ضرب موسى سلمى)، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخيره حينئذ عن المفعول لا يضر ومن ذلك قول عمر بن معديكرب[1]:

قَـدْ عَـلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَـطَرَ الْفَـارِسَ إَلاّ أنَا

-إذن القرينة نوعان: **معنوية؛** تفهم من سياق الكلام، و**لفظية؛** تكون بذكر لفظ يميز الفاعل عن المفعول؛ فمثلا كلمة (ظريف) اتضح من خلال ذكرها أنّ الفاعل هو "موسى"، وهذا في حالة رفعها، وفي حالة نصبها يتبين لنا أن موسى هو المفعول.

أما تاء التأنيث فإذا اتصلت بالفعل فمن البديهي أن يكون الفاعل مؤنثا كما هو في البيت الشعري.

-ومن مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول أيضا أن يحصر المفعول بـ"إنما"، نحو: "إنما ضرب زيد عمرا" فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا؛ لأنه لو أخر لانقلب ذلك؛ لأنّ معنى قولنا "إنّما ضرب زيد عمرا" انحصر ضرب زيد في عمر.

1 المصدر نفسه، ص: 488.

ومع جواز أن يكون عمر مضروبا بشخص أخر، فإذا أُخِّر وقيل: "إنما ضرب عمرا زيد"، جاز أن يكون زيد ضارب شخص أخر، ولم يجز أن يكون عمر مضروبا بشخص أخر[1].

ومثال الفاعل المحصور بـ: "إلا" نحو: "ما ضرب زيد إلا عمرا"، مثال تقدم الفاعل المحصور بـ: "إلا" قولك: "ما ضرب إلا عمر زيدا"، ومنه قول الشاعر[2]:

فَلَمْ يَدْرِ إِلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ أناءَ الدِّيَارِ وَشَامِهَا

الشاهد في قوله: "فلم يدر إلا الله ما..."، حيث قدم الشاعر الفاعل المحصور بإلا على المفعول. وذهب الكسائي إلا تجويز ذلك استشهادا بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع وعندهم أنا "ما" اسم موصول مفعول به لفعل محذوف والتقدير: "فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا"[3].

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[4]:

وَمَا بِـإِلاّ أوْ بِـإِنّـمَا انْحَصَرْ أخَّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرْ

2)- تقديم المفعول على الفعل:

الأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل وأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل نحو: "ضرب زيد عمرو"، وهذا معنى قول الناظم: وقد يجاء

1 شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 281.
2 شرح ابن عقيل على الألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ابن عقيل، ص: 488.
3 المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.
4 ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص: 23.

بخلاف الأصل. وأشار بقوله: "وقد يجيء المفعول قبل الفعل"[1]؛ أي أن يتقدم المفعول عن الفعل وهذا تحت قسمين:

*- ما يجب تقديمه: وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط نحو: "أيا تضرب أضرب"، أو اسم استفهام نحو "أي رجل ضربت؟"، أو ضمير منفصل إذا تأخر لزم اتصاله نحو: (...⑨←✉⬀➔♦☼ ☒②✸③✆❍...)[2]؛ فلو أُخِّر المفعول لزم الاتصال وكأن يقال "نعبدك" فيجب التقديم[3].

ومن وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد إلغاء الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة، وليس له عامل المفعول-منصوب غيره؛ أي غير المفعول قدم نعت منصوب عليها؛ أي عن إلغاء مثال أما المقدرة فنحو قوله تعالى: (❒◆❻◆✸✉⛶ ▫♦▤♦❍✉❸)[4]، فتقديره "أما ربك فكبر". ومثال أما الظاهرة فنحو قوله تعالى: (▫♦❒✌☐✍ ✂◆⑩☺✆⑩⌘▫♦☒•✍♦❍⛶②⬀)[5].

وإنما وجب تقديم المفعول فيها حذرا من أن تلي إلغاء إما الملفوظة أو المقدرة، ففصل بينهما بالمفعول[6].

*- ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو: "ضرب زيد عمرا" فتقول "عمرا ضرب زيدٌ". وأضاف النحاة المتأخرون قسما ثالثا وفيه يجب تأخير المفعول عن الفعل وذلك في خمسة مواضع:

---

1 ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص: 23.
2 سورة الفاتحة، الآية: 05.
3 المصدر السابق، ابن عقيل، ص: 485.
4 سورة المدثر، الآية: 03.
5 سورة الضحى، الآية: 09.
6 شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك، الهمام بن خالد عبد الله الأزهري، ص: 285.

أولا: أن يكون مفعول الفعل فعل تعجب نحو قولك: "ما أحسن زيدا!" و"ما أكرم خالدا!"

ثانيا: أن يكون مصدرا مؤولا من أن المؤكدة ومعموليها؛ مخففة كانت أم مشددة نحو: "عرفت أنك فاضل".

ثالثا: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب وذلك نحو: "أن وكي"؛ مثل: "يعجبني أن تضرب زيدا"، ونحو: "جئت كي أضرب زيدا"، فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لمن يجب تأخير المفعول عن العامل فيه نحو: "وددت لم تضرب زيدا"، فيجوز أن تقول: "وددت لو زيدا تضرب"، ونحو: "يعجبني ما تضرب زيدا"، فيجوز أن تقول: "يعجبني ما زيدا تضرب".

رابعا: أن يكون الفعل العامل فيه مجزوم بجازم ما، وذلك نحو: "لم تضرب زيدا" لا يجوز أن تقول: "لم زيدا تضرب"، فإن قدمت المفعول عن الجازم فقلت: "زيدا لم تضرب" جاز.

خامسا: أن يكون الفعل العامل منصوبا بلن عند الجمهور، أو بإذن عند غير الكسائي نحو: "لن أضرب زيدا"، ونحو: "إذن أكرم المجتهد"، فلا يجوز أن تقول "لن زيدا أضرب"، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول "إذن المجتهد أكرم"، وأجاز الكسائي قول: "إذن المجتهد أكرم"[1].

3)- تقديم المفعول على الفاعل:

الأصل في المفعول أن يلي الفاعل، وقد يتقدم عليه إذا أضمر الفاعل ولم يقصد حصره، هنا وجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول نحو: "ما ضرب زيدا إلا أنت"، وكل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلا كان أو مفعول سواء أكان الحصر"بإنّما" أم "بإلاّ"، نحو: "إنّما ضرب عمرو زيدا"، و"ما ضرب عمرو إلا زيدا" هذا على قصد الحصر في الفاعل.

1 شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ابن عقيل، ص: 486.

وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلا؛ لأنّ المعنى مفهوم معها سواء أُقدِّم المحصور أم أُخِّر، بخلاف المحصور بإنّما فانه لا يعلم حصره إلا بالتأخير، ووافق الأنباري الكسائي في تقديم المحصور إذ لم يكن فاعلا، وأُنشد لمجنون بني عامر[1]:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتَكْليمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلاّ ضُعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

والشاهد في هذا البيت قوله: "فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها"، حيث قدم المفعول به "ضعفَ" على الفاعل وهو كلامها مع كون المفعول منحصرا بالا، ويقدم المفعول على الفاعل إذا تصل به ضمير، فيعود على الفاعل ولم يبال بعد الضمير على المتأخر؛ لأنّه متقدم في الرتبة، وذلك نحو: "خاف ربَّه عمرو"[2]، ونحو قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[3][4].

وشذّ تقديم الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول نحو: "زان نوره الشجر"[5]. ومنه قول الناظم[6]:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نُورُهُ الشّجَرَ

ففي قول الناظم "زان نوره الشجر" تقدم الفاعل وتأخر المفعول لفظا ورتبه لعود الضمير عليه، وكذا في الضرورة نحو قول الشاعر[1]:

---

1 شرح ألفية بن مالك لابن الناظم، ابن الناظم، ص: 87.
2 شرح السيوطي على ألفية بن مالك المسمى بالبهجة المرضية، إعداد: زين كامل الخويسكي، ص: 147.
3 سورة البقرة، الآية: 124.
4 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 96.
5 شرح السيوطي، المصدر نفسه، ص: 148.
6 ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، ص: 123.

لَمَّا عَصَى أصْحَابُهُ مُصْعَباً أدْوَى إِلَيْهِ الْكَيْلُ صَاعاً بصَاعٍ

الشاهد في البيت: "عصى أصحابه مصعبا" حيث تقدم الفاعل "أصحابه" على المفعول "مصعبا" لاتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول المتأخر لفظا ورتبة وهو مصعبا.

ومن أمثلة تقديم الفاعل في الضرورة قول حسان رضي الله عنه في مطعم بن عدي[2]:

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

والشاهد في هذا البيت "أبقى مجده الدهر مطعما" تقدم الفاعل "مجده" على المفعول "الدهر" لاتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول المتأخر، ومن ذلك قول الآخر[3]:

كَفَّ حُلّمَهُ ذَا الْحُلْمِ أثْوَابُ سُؤْدَد وَرَفّى نَدَاهُ ذَا النّدَى فِي ذَرَا الْمَجْدِ

ب)–الرتبة في الجملة الاسمية:

بينا من قبل أنّ التركيب الاسمي الأساسي هو ما تصدر بالمسند إليه، وله أنماط، والذي تخضع أركانه اللغوية أي تحويلات ترتيبية عدة، تبيعها قواعد إعادة الرتبة، ففي التركيب الاسمي الكوني يشكر مازن الوعرات الركن الوحيد الذي

---

1 شرح السيوطي على ألفية بن مالك المسمى بالبهجة المرضية، إعداد: زين كامل الخويسكي، ص: 148.

2 ديوان حسان بن ثابت، شرح وكتابة هوامش والتقديم له: الأستاذ عبرا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، ص: 235.

3 شرح ألفية بن مالك لابن الناظم، ابن ناظم، ص: 87.

يمكن أن يتحول في رتبته هو ركن المسند "الخبر" غير أن الضابط الوحيد المفروض على العملية التحويلية أن يكون هذا الركن غير معرف[1].

إذن "فالجملة الاسمية هي الجملة المكونة من المبتدأ أو الخبر، إذ يتصدرها اسم، ولابد أن يكون المبتدأ معروفا لدى الخاطب، والخبر مجهولا لديه لتتم الفائدة بجملة المبتدأ والخبر، قال المبرد: فالابتداء نحو قولك: (زيد) فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره عنه، فإذا قلت: (انطلق)، أو ما أشبه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ولولا ذلك لم نقل له "زيد"، وكنت قائلا له: "رجل يقال له زيدا" فلما كان يعرف "زيدا" ويجهل ما تخبره عنه أفدته الخبر، فصح الكلام لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح أحدث معنى واستغنى الكلام"[2]. فالمبتدأ والخبر هما الدعامتان الأساسيتان في الجملة الاسمية.

وعرف ابن هشام المبتدأ بقوله: "هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو واصفا رافعا لمكتف به، فالأول: [زيد قائم]، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو: [أقائم الزيدان]"[3].

والعوامل اللفظية هي الأفعال والحروف التي تختص بالمبتدأ والخبر، أما الأفعال فنحو: كان وأخواتها، والحروف نحو: إن وأخواتها[4].

والمبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر، ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر، ويشترك النوعان في أمرين:

---

1 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية، ص: 147.

2 مسائل النحوية للمرحلة الجامعية، محمد خليفة الأسود، ص: 159.

3 محمد عبد الله جمال دين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هاشم الأنصاري المصري، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صبرا، 1423هـ-2002م، ص: 267.

4 المسائل النحوية للمرحلة الجامعية، محمد الخليفة الأسود، ص: 160.

أحدهما: أنهما مجردان من العوامل اللفظية.

والثاني أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني كونهما على هذه الصورة من مجرد الإسناد.

ويفترقان في أمرين:

أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو: "الله ربنا"، و"محمد نبينا"، ومؤولا بالاسم نحو قوله تعالى: (... ❐◆🕮❐♌ ✍⧫⌚⓿❏✌❏⬉✁☎ ⌘⍓❷⬀❸⤙ ♐⮝⧗➔☠⬀ ☎ ◗⍉♌ ⇫☞⧗☪☜⬅⚐⬄ ✍⧫➔⬀⍓◼☺⬅❑♌⧫ ⬀⊘⍒➢⬅)[1]؛ أي وصيامكم خير لكم[2].

ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة؛ بل ولا كل اسم، بل يكون اسما هو صفة نحو: "أقائم زيدان؟" و"ما مضروب العمران".

والثاني: أن يكون المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام كقول الشاعر[3]:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

أما الخبر فهو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ، وهو إما مفرد وإما جملة، والمفرد إما جامد فلا يحتمل ضمير المبتدأ نحو: "هذا زيد" إلا إن أُوِّل بالمشتق نحو: "زيد أسدٌ"، إذا أريد به شجاع، وأما المشتق فيحتمل الضمير نحو: "زيد قائم".

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو قوله تعالى: (... 🕭➔⬀ ♎➔❑◆ ✁✍✎✦ 🕮❐❍⍓⑨➘ ⬀⍒➢)[4][5]؛ إذا قدر "هو" ضمير شأن، وإما غيرها فلابد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسبوقة

1 سورة البقرة، الآية: 184.

2 شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص: 207.

3 المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

4 سورة الإخلاص، الآية01.

5 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 137-139.

له، وذلك بأن تشمل على اسم بمعناه، وهو إما ضمير مذكور نحو: "زيد قائم أبوه"، أو مقدرة نحو: "الشمس منوان بدرهم"؛ أي منه.

أو الإشارة إليه نحو قوله تعالى: (□↓♦◆❐ ... ❶➊◆❽▤ ⌘▨❸➋⬀❸➊ ... ✂◉✍✸◑❑◆❽▤)[1]؛ إذ إذ قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس. أو اسم بلفظه ومعناه في قوله تعالى: (✂◉✍✸◑❑◆□➔ ✎♙✂◉✍□◆□➔ ✂◉✍✸◑❑◆ ✎♙✂◉✍□◆□➔ ✂◉✍✸◑❑◆)[2]. أو على اسم أعم منه نحو: "زيد نعم الرجل".

ويقع الخبر ظرفا نحو: (❐◆✂◉✍✸◑❑◆ ... ✂◉✍✸◑❑◆)[3]، ومجرورا نحو: (✂◉✍✸◑❑◆ ... ✂◉✍✸◑❑◆)[4]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف والتقدير(والتقدير(كائن) أو (مستقر)[5].

والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ولا بهما[6].

وقد تخرج الجملة الاسمية عن نمطها التركيبي المعروف لغرض فني فيتقدم الخبر عن مبتدئه[7].

وعلى العموم للخبر ثلاث حالات: أولها التأخر، وهو الأصل، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[1]:

---

1 سورة الأعراف، الآية: 26.
2 سورة الحاقة، الآية: 1-2.
3 سورة الأنفال، الآية: 42.
4 سورة الفاتحة، الآية: 01
5 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 139-142.
6 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، منير محمود المسيري، ص: 90.
7 البلاغة العربية، رجاء عيد، ص: 75.

والأصْلُ فِي الأخْـبَارِ أنْ تُـوَخّرَا وَجَوَّزُواْ التّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا[2]

ويتأخر الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعلقه به، ويكون حق الخبر التأخر لأنّه محكوم به "زيد قائم".

1) تأخير الخبر:

ويجب تأخير الخبر في أربع مسائل:

الأولى: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويين في التخصيص، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان نحو: "زيد أخوك"؛ فكلا الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى بالاختلاف الغرض، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت: "زيد أخوك"، ولا يصح لك أن تقول: "أخوك زيد"، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: "أخوك زيد" ولا يصح لك أن تقول "زيد أخوك" هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كلا منهما مبتدأ وخبر مطلقا. وقيل إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر، وان تقدم نحو: "القائم زيد" وقيل إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو: "هذا زيد".

وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بالابتدائية المتقدم نحو: (الله ربنا) والنكرتان المتساويتان نحو: "أفضل منك، أفضل مني"، فإذا كان واحد من هذين

---

1 شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو، للعلامة جمال الدين الأنصاري، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي، المتفنن الشيخ: يس بن زين الدين العلمي الحمصي، دار أحياء الكتب العربية، ج1، ص: 170.

2 ألفية بن مالك في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ-1985م، ص: 16.

الوضعين صالحا لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ و"أفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لئلا تتوقف ابتدائية، فينعكس المعنى لعدم القرينة[1]، وإلى ذلك أشار الناظم[2]:

فَامْنَعْهُ حِينَا يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمِي بَيَانِ

بخلاف: "رجل صالح حاضر" و"أبو يوسف أبو حنيفة"، وقول الشاعر[3]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُـنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَـالِ الأَبَاعِدِ

فالشاعر يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم لا العكس، فتقدير الكلام: "بنو أبنائنا بنونا"[4]. ففي المثال الأول: "رجل صالح حاضر" قرينة لفظية؛ وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة الابتدائية تقدمت بالابتدائية أو تأخرت، أما في المثال الثاني نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة" فإنّ القرينة المعنوية؛ وهي التشبيه، وضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة؛ لأنّ ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ أول، و بنوهن مبتدأ ثان، وأبناء الرجال خبر المبتدإ الثاني، وهو الخبر الأول والأباعد نعت الرجال[5].

الثانية: "أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو: (زيد جاء) ولا يجوز التقديم، فيقال: (جاء زيد) لأن الجملة تتحول مع التقديم من الإسمية إلى الفعلية"[6]؛ أي مما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم

1 شرح التصريح على التوضيح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 170-171.
2 ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، ص: 16.
3 نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم لا يعلم قائله مع شهرته فيكتاب النحاة وأهل المعاني والفرضيين. شرح ابن عقيل، ج1، ص: 233، موافق للمطبوع.
4 النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، ص: 104.
5 شرح التصريح على التوضيح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 172-173.
6 النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، ص: 104.

الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: "زيد قام أو يقوم" فلو قدم والحالة هذه وقيل: "قام أو يقوم زيد" لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: "زيد قام أبوه"، والثاني نحو: "أخواك قاما" فلا لبس فيهما، فيجوز تقديمه فتقول: (قائم زيد)، و(قام أبوه زيد)، و(قام أخواك)، وهذا التقييد لابد منه في قول الناظم: (**... كذا إذا ما الفعل كان الخبر**)[1].

الثالثة: أن يقترن بالمعنى نحو قوله تعالى: (✎✍🖂☺❋☼🕭☽ 🕮❒☼💣❁ ☼♦❶❸❷⌧ 🗐 ... ✍🗡🗡✍)[2]. أو لفظا نحو قوله تعالى: (... ...) ❐♦✍♦←❑✌ ···🕭☽ ↘⑨❶☺❑♦➔✍ ✍♦❐ ... 🗐 ✍🗡🗡✍)[3].

فأما قول الشاعر الكميت بن زيد[4]:

فَيَا رَبَّ هَلْ بِكَ إِلاّ النّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلاّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ؟[5]

التقديم في هذا البيت ضروري؛ لأنّه قدم الخبر إلا لفظا، والأصل: وهو المعول إلا عليك وهل النصر إلا ربك، ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام؛ لأن "إلا" ما نعت من ذلك، فكما لا يقال "هل إلا قام زيد" لا يقال: "هل إلا في الدار زيد" من باب أولى، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "**... أو قصد استعماله منحصرا**"[6].

1 مرجع سابق، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 173.
2 سورة هود، الآية: 12.
3 سورة آل عمران، الآية: 144.
4 أوضح المسالك إلى الألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 146-147.
5 البيت للكميت بن زيد الأسدي، شرح ابن عقيل، ج1، ص: 235.
6 شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: ص: 173.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه، كأن يكون اسم استفهام نحو: "من في الدار؟" أو اسم شرط نحو: "من يقم أقم معه"، أو مشبها به الذي يأتيني فله درهم، أما ما التعجبية نحو: "ما أحسن زيدا!"[1]، ففي الجملة "ما أحسن زيدا!" "ما" مبتدأ وصيغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب و"أحسن زيد" خبره، والجملة "من في الدار"، "من" اسم استفهام مبتدأ، و"في الدار" خبره. و الجملة: "من يقم أقم معه" "من" اسم شرط هو مبتدأ و"يقم" خبره على الأصح، وقيل الجواب، وقيل هما:

- إما جملة، نحو: "وكم عبيد لزيد!"، "كم" مبتدأ، وهي خبرية و"عبيد" مضاف إليه، و"زيد" خبر "كم"، فالخبر هي هذه الأمثلة واجب التأخير، وهو في الأول فعل ماض "أحسن"، وفي الثاني جار ومجرور "في الدار"، وفي الثالث فعل مضارع "يقم"، وفي الرابع، جار ومجرور "زيد". أما الجملة "الذي يأتيني فله درهم" خبره، وهو واجب التأخير، فإن المبتدأ هنا، وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو "يأتيني"، وكونه -أي الفعل- سببا لما بعده وجملة الخبر.

كما أنّ الشرط سبب للجواب، ولهذا الشبه دخلت (الفاء) في الخبر كما تدخل في الجواب بالعقيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب على الإتيان فلو لم تذكر(الفاء) احتمل ذلك، واحتمل الإقرار، وأن يكون مستحقا للتصدير بغيره، وذلك الغير الذي له الصدر إما أن يكون متقدما عليه[2]؛ أي إذا كان المبتدأ مقرونا بلام الابتداء نحو: "لزيد قائم"[3]، فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير؛ لأن المبتدأ تقدم عليه "لام الابتداء"، وهي ما نعت من تأخيره، فإن لام الابتداء ملازمة

1 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 90.
2 شرح التصريح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 174.
3 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، منير محمود المسيري، ص: 90.

لصدر الكلام وما اقترن بلام الصدر وجب تقديمه وإلا ذلك أشار الناظم بقوله: "أو كان مسند الذي لام ابتداء"[1].

أما قوله[2]:

أُمُّ الْحِلِيسِ لَعَجُوزٌ شِهرْبَهٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

فالتقدير: "لهي العجوز"[3].

فاللام دخلت على المبتدأ محذوف والجملة خبر (أم الحليس)، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة بخلاف أو مفرد، أو "لا" حذف و"اللام" زائدة لا "لام" ابتداء كقوله[4]:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلْ الْعَلَاءَ وَيَكْرِمُ الأَخْوَالُ

فـ"اللام" في هذا المثال "لام" التوكيد لا يجوز حذفها؛ لأن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافسين، وهذا ممتنع عند الجمهور.

وجملة "غلام من في الدار" فـ"غلام" مبتدأ و"من" استفهام مضاف إليه، و"في الدار" خبر المبتدأ، وجملة "غلام من يقم أقم معه"، فـ"غلام" مبتدأ و"من" اسم شرط مضاف إليه، ويقع خبر المبتدأ حاصلا ما أتى به أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب: "ما التعجبية، من الاستفهامية والشرطية، وكم الخبرية، الموصول الذي خبره في الفاء، لام الابتداء، المضاف إلى ما في الصدر"[5]. وبقي عليه ضمير الشأن نحو قوله تعالى: (✦✎✂ ◆❑➔♎ ✍➔♘ ✂✎✦

1 شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 174.
2 أوضح المسالك إلى الألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 148-149.
3 المصدر نفسه، ص: 148-149.
4 من الشواهد التي لم يعرف قائلها، شرح ابن عقيل.
5 شرح التصريح على التوضيح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 174.

﴿ ﴾[1]، فإن يلزم صدر الكلام والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه[2].

2) تقديم الخبر:

وتقديمه يجب في أربع مسائل:

الأولى: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهرة نحو: "في الدار رجل"، "وعندي مال"، "وعندي أنك فاضل"، فإن تأخير المبتدأ في هذا المثال يوقع في التباس(أن) المفتوحة بكسرة، و(أن) المؤكدة التي بمعنى (لعل)، وتأخيره في الأمثلة الأولى يوقع في التباس الخبر بالصفة[3].

وقد يؤخر الخبر بعد "أما" كقول الشاعر[4]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّي جَزِعٌ يَوْمَ النّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يُبْرِينِي

لأن "إن" المكسورة، وأنّ التي بمعنى "لعل" لا يدخلان هنا، وتأخيره في الأمثلة يوقع في التباس الخبر بالصفة[5].

الثانية: أن يقصر الخبر على المبتدأ نحو: "إنما الشجاع علي"[6]؛ أي أنه اقترن بأداة القصر إلا معنى ومثاله أيضا: "إنما عندك زيد"، أو أن يقترن المبتدأ (بإلا) لفظا نحو: "ما لنا إلا اتّباع أحمد"، وهذا المثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول[7]:

---

1 سورة الإخلاص، الآية: 01.
2 شرح التصريح على التوضيح، الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، ص: 174.
3 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، منير محمود المسيري، ص174.
4 أوضح المسالك إلى الألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 150-151.
5 المغنى الحديث في اللغة العربية، نهاد التكريتي، الناشر دار دمشق، سوريا، ط1، 1999، ص: 127.

6 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ص: 151.
7 ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص: .

وَخَبَـــرُ الْمَحْصُـــورِ قَـــدِّمْ أَبَـــدَا كَمَا إِلاّ لَنَا اتَبَاعُ أَحْمَدَا

الثالثة: أن يكون لازم الصدرية نحو: "أين زيدا"، أو مضاف إليه ملازما نحو: "أين زيد؟" أو مضافا إلى ملازمها نحو: "صبيحة أي يوم سفرك"[1].

الرابعة: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر، حينئذ يجب تأخير المبتدأ من أجل هذا الضمير لكي يتقدم نطقا الخبر الذي يرجع الضمير إلى شيء فيه، كما ورد في قول المجنون:

دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكّة يَوْماً أنْ تُمْحَى ذُنُوبُهَا
وَنَادَيْتُ يَاَ رَبَّاهُ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا
أَهَابُكَ إِجْلاَلاً وَمَا بيَ قُدْرَةٌ عَلَي، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْن حَبِيبُهَا[2]

وكذلك قول الله تعالى: (🕮❐✈⇳ ↖♦✍■❼🗐 🔔➔🖬➔❑☮✌ 🕮❐🔔⇘▦☒✍↗ᘏ✍🖂ᘏ✍✎)[3].

ففي قوله تعالى المبتدأ "أقفالها" اتصل بضمير وهو (الهاء) العائد على بعض الخبر "على القلوب".

1 دلالات التقديم و التأخير في القرآن الكريم، منير محمود المسيري، ص: 91.
2 النحو المصطفى، محمد عيد، عالم الكتب، ط1، 1426هـ-2005م، ص: 184-185.
3 سورة محمد، الآية: 24.

3) جواز التقديم والتأخير:

وذلك فقد فيه موجبها كقولك: "زيد قائم" فيترجح تقديمه على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع مثل: "عندك محمد"، و"محمد عندك" أو قوله تعالى:

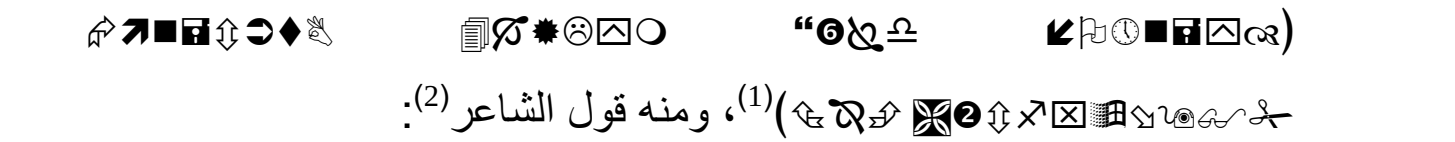

، ومنه قول الشاعر[2]:

نَعِمَتْ جَزَاءُ الْمُتّقِينَ الْجَنّةَ دَارُ الأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنّةِ

نعمت: فعل ماض يدل على إنشاء المدح، و تاء علامة التأنيث.

جزاء: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف المتقين: مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر مقدم، والجنة خبر مؤخر[3].

1 سورة القدر، الآية: 05.
2 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 91.
3 المرجع نفسه، والصفحة ذاتها.

سادسا- الرتبة غير المحفوظة في الجملة الحالية:

قال ابن مالك[1]:

الْحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةً مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْد أَذْهَبِ

الحال وصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: "فردا أذهب" فـ"فردا" حال لوجود القيود المذكورة فيه، وهذا ما أشار إليه الناظم[2].

فالحال اسم منتصب يدل على هيئة صاحبه، يكون صاحب الحال معرفة في الأصل، والأصل أن يتقدم صاحب الحال على الحال، وقد يتقدم الحال على صاحبه في الأحوال التالية:

1- إذا كان صاحب الحال نكرة كما في قول كثير[3]:

لِمَيَّة مُوحشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ[4]

والشاهد فيه قوله "موحشا" فإنه حال من قوله طلل وهو نكرة والذي سوغ مجيء الحال من نكرة تقدمها عليها[5].

2- أو كان صاحب الحال محصورا نحو: (ما جاء راكبا إلا زيدا)[6]. أو نحو نحو قوله تعالى: (❐◆♁🕭❐↗➲➔🖎 ☎✂❐↗☜🕭◆🕭♦ ✍♦🕭 ⑥🖄× 🖎➔➲↗❐❐✍

1 ألفية بن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص: 29.
2 شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ابن عقيل، ص: 225.
3 دلالات التقديم والتأخير دراسة في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 190.
4 ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان،1391-1971، ص: 506،
5 شرح السيوطي على ألفية بن مالك، زين كامل الخويسيكي، ص: 200.
6 إرشاد المسالك شرح ألفية بن مالك، عبد المجيد الشرنوبي الأزهري، اعتناء ومراجعة: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا، 1424هـ-2000م، ص: 83.

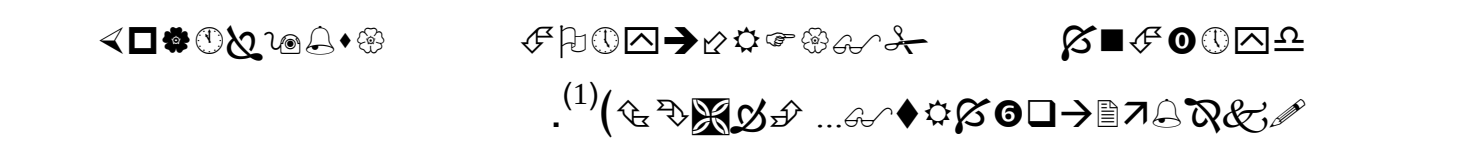

فخالصة: حال في قراءة النصب، وبهذه القراءة يجوز أن يتقدم الحال على عامله الجار والمجرور، وقد يتقدم الحال على عاملها الظرف نحو: "زيد قائم عندك"[2].

"مطويات" حال في قراءة النصب، وبهذه القراءة يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه ، ويجوز تأخير الحال على صاحبها عند اقترانها بـ"إلا"[4]، نحو: "ما جاء جاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا بشيرا". وإذا كان صاحب الحال مجرورا أو بحرف جر كقوله تعالى: (... 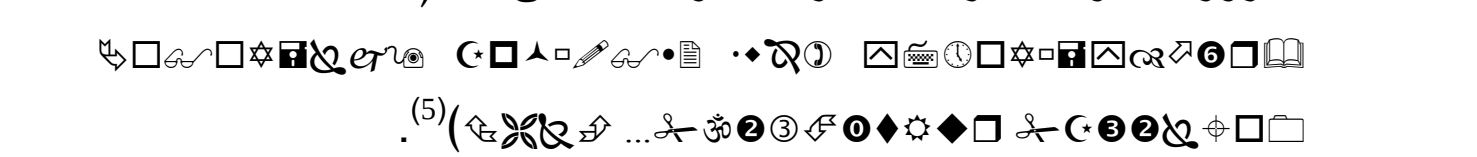

كافة: حال تقدمت على صاحبها الجار والمجرور (للناس) ومنه قول الشاعر[6]:

مَشْغُوفَة بكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنّمَا حَمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

فشغوفة حال تقدمت على صاحبها الجار والمجرور (بك).

إذا كان صاحب الحال مجرور بالإضافة كقول الشاعر:

تَقَولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطلاَقَكَ وَاحِداً إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أُبَالِي

1 سورة الأنعام، الآية: 139.
2 إرشاد المسالك شرح ألفية بن مالك، عبد المجيد الشرنوبي الأزهري، ص: 83.
3 سورة الزمر، الآية: 67.
4 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 98.
5 سورة سبأ الآية 28.
6 دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، منير محمود المسيري، ص: 98.

فكلمة (واحد) حال من المضاف إليه و الضمير (الكاف)[1].

والتنبيه والجمع كاسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة[2].

فمثال تقديمها على الفعل المتصرف: "مخلصا زيدا دعا"، فـ"دعا" فعل متصرف تقدمت عليه الحال.

ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له "مسرعا ذا رحل"؛ فإذا كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول: "ما أحسن زيدا ضاحكا"، ولا تقول "ضاحكا ما أحسن زيدا"؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، وكذلك إذا كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعال التفصيل لم يجز تقديمها عليه، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: "زيد ضاحك أحسن من عمر"[3].

وتقدم الحال على عاملها إذا كان "أفعل" مفضلا به كونه في حال على كون في حال نحو: "زيد مفردا أنفع من عمر معانا"[4].

ومما سبق نذكر أن قواعد إعادة الترتيب عملت على تحويلها مواقع الأركان اللغوية في التركيب اللغوي لإفادة مزية معينة، ارتبطت بدواعي الاهتمام والعناية باعتبار أن المتكلم يتصرف في تأليف الحدث اللساني وفق ما تمليه تداعيات الانجاز الكلامي.

1 المصدر السابق، منير محمود المسيري، ص: 99.
2 شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ابن عقيل، ص: 425-426.
3 المرجع نفسه والصفحة ذاتها.
4 شرح السيوطي على ألفية بن مالك المسمى بالبهجة المرضية، إعداد: زين الكامل الخويسكي، ص: 202.

خاتمة

خاتمة:

إن التدارس الذي اعتمدناه في عملنا هذا وحاولنا من خلاله إلقاء نظرة على النظرية التوليدية التحويلية، وتحدثنا عن الرتبة بنوعيها ثابتة لا يجوز التصرف فيها، وأخرى متحولة يجوز التصرف في مواقع العناصر اللغوية المؤلفة للتركيب اللغوي، باحترام قواعد التنظيم اللغوي، ومن خلال البحث كيف عالجت النظرية التوليدية التحويلية الرتبة وكيف يمكن أن يفيد في ذلك من الدراسات العربية في دراستها استنتجنا أنه من الأركان اللغوية في التركيب الغوي ما هو ثابت مرتبط بموقعه المحدد الذي لا يجوز التصرف فيه ومنها ما يجوز التصرف فيه التغيير بحسب المغزى المراد، وبهذا تظهر الميزة التكاملية لمبادئ التركيب اللغوي وأساسه باعتبارها كلا متلازما ومتلاحما، ومن خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

1- محاولة ضبط القواعد التوليدية التحويلية جعلها عرضة لتطورات عبر مناهج طورت من الوجهة الدلالية فقط.

2- التطور الدلالي لمناهج النظرية التوليدية التحويلية يهدف إلى الوصول إلى إطار دلالي مرْضيٍّ من أجل شرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

3- تتكون القواعد التوليدية والتحويلية من تنظيم قواعد بمقدوره توليد أو تعداد جمل اللغة.

4- تتألف القواعد التوليدية والتحويلية من ثلاثة مكونات مترابطة:

*- المكون التركيبي.

*- المكون الدلالي.

*- المكون الفونولوجي.

5- النظرية التوليدية التحويلية قاعدة مرجعية لكل دراسة علمية وموضوعية للسان البشري.

6- اللغة الغربية تظهر أربعة أنواع من التراكيب الأساسية في الجملة، حيث أن هذه الأخيرة لا يمكن أن يستدل عليها إلا من خلال الحدث اللساني الذي هو الإطار المجسد لها، وهي عرضة لتحولات عدة لتوليد تراكيب نحوية صحيحة.

7- الرتبة بصنفيها –المحفوظة وغير المحفوظة- من أساسيات الإنجاز اللغوي، وأي خرق لهذه الدراسات اللسانية يدي إلى إنتاج جمل منحرفة.

8- قواعد إعادة الترتيب تتصرف في التركيب اللغوي فتغير مواقع بعض عناصره اللغوية بإخضاع هذه التحولات لما تمليه الوظيفة التي يريد المتكلم تحقيقها.

9- كيفية تكوين البنية التركيبية الجيدة يخضع لقواعد نحوية إلغاء البنى غير المقبولة وتكون أخرى مقبولة وجيدة.

ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الرتبة في الدراسات اللسانية مجال واسع بالرغم مما توصل إليه العلماء لا زال يحتاج إلى المزيد من البحث والتعمق.

وختاما فقد حاولت أن أبذل كل ما يمكنني بذله من الجهد للتعمق في هذا البحث والإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالرتبة في تركيب الجملة سائلا الله الكريم بفضله العظيم أن يوفقني في عملي هذا، ويجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني به وكل طالب علم.

❼■✍♦↖ ⇗✍⅄🖻◆❑♦✌♦③ ⅄♦✎◆❒ ...)

﴿ ✂🖉★ ▫♦♑←❑◆ ○⊠○⇔🖮←○←🛈🖬﴾ سورة الطلاق، الآية: 03.

المصادر

و

المراجع

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن الإمام نافع.

1-أساس البلاغة، ابن عمر الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، د.م، 1385هـ-1965م.

2-أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحليل السيد محمد رشيد رضا، بيروت دار المعرفة.

3-الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: د.عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر.

4-الأشباه والنظائر، السيوطي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1996.

5-الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، د.ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

6-ألفية ابن مالك في النحو والصرف وإعراب مفرداتها، ابن مالك الأندلسي، الرياض، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ط1، 1996.

7-إرشاد السالك ألفية بن مالك، عبد المجيد الشرنوبي الأزهري، تحقيق ومراجعة: نجيب الماجدي، د.ط، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت 1424هـ-2004.

8-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين، بعنوان هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ط5، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1966.

9-الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، ج2، 1984.

10-البنية التركيبية للحدث اللساني، د.عبد الحليم بن عيسى، منشورات دار الأديب .2006.

11-البلاغة والأسلوبية، مقدمات يوسف أبو العدوس، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، د.م، .1999.

12-التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، د.ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأإسكندرية، د.س.

13-دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، حسن بحيري سعيد، د.ط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.س.

14-دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، تعليق عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع، 1424هـ.

15-دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، محمود المسيري منير، دراسة تحليلية، تقديم عبد العظيم المطعني، علي جمعةط1 مكتبة وهبة، 1426هـ - .2005.

16-ديوان أبي الفراس، أبو الفراس، رواية عبد الله الحسنين بن خالويه، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، د.م، 1399هـ-1979م.

17-ديوان كثير عزة، كثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس،، د.ط، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت، 1391هـ-1971م.

18-ديوان حسان بن ثابت، حسان بن ثابت، شرح وتقديم عبرا منها، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، د.س.

19-سقط الزند، أبو العلاء المعري، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980.

20-شرح ابن عقيل على ألفية عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، ابن عقيل الهمذاني المصري، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، ج1، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.

21-شرح ألفية ابن الناظم، ابن الناظم ابن مالك أبي عبد الله بدر الدين بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق وتنقيح: محمد بن اللبابيدي، د.ط، انتشارات ناصر حسرو، طهران، د.س.

22-شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك في النحو، ابن عبد الله الأزهري الهمام خالد، ج1، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، د.م.د.س.

23-شرح السيوطي على ألفية بن مالك المسمى بالبهجة المرضية، السيوطي الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ج1، إعداد زين كامل الحويسكي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية.

24-شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1423هـ-2002.

25-شرح المعلقات السبع، ابن أحمد الزوزني أبو عبد الله الحسين، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1425هـ-2004م.

26-شرح المفصل لابن يعيش طبعة عالم الكتب، بيروت، 1975.

27-الشوقيات، أحمد شوقي، في السياسة والتاريخ والاجتماع، ج1، 2 د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، د.س.

28-الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن إبراهيم العلوي اليمني يحي بن حمزة بن علي، ج2، تحقيق وتعليق: جماعة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.س.

29-العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ناصيف اليازجي، دار الأرقم بيروت.

30-علم اللغة بين القديم والحديث، عاطف مذكور، دمشق، دار الثقافة للنشر والتوزيع .1987

31-علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز بغداد، دار الكتاب للطباعة والنشر، .1988

32-علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، عبد الفتاح فيود بسيوني، ط2، 1425هـ - .2007

33-علم المعاني، عبد العزيز عتيق، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.

34-العربية والوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعارف الجامعية، مصر، .1996

35-علم المعاني في الموروث البلاغي، طبل حسن، ط1 مكتبة الإيمان بالمنصورة، 2004م، 1425هـ.

36-في البلاغة العربية، رجاء عيد، د.ط، دار غريب للطباعة، أسيوط. د.س.

37-كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخناجي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1408هـ،1998.

38-اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفارسي الفهري، المغرب، دار توبقال للنشر، .1985

39-اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، المغرب، دار الثقافة، د.ت.

40-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق وتعليق: أحمد الخوفي، بدوي بطانة، د.ط، مكتب نهضة مصر ومطبعتها الفجالة القاهرة، د.س.

41-المسائل النحوية، خليفة الأسود محمد، ج1، ط1، منشورات جامعة السابع من أبريل، د.م، 1426هـ-1997م.

42-المقارنة والتخطيط في البحث اللساني، عبد القادر الفاسي الفهري، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998.

43-مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هاشم، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

44-من شعر الرثاء، شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى ستين شاعرة من شواعر العرب، د.ط، دار التراث، بيروت، 1388هـ-1968.

45-النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ط1، دار المعرفة الجامعية، د.م، د.س.

46-نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، 1984.

47-نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د.مازن الوعر، ط1، 1987 منشورات دار طلاس، سوريا.

48-النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979.

49-النحو المصطفى، محمد عيد، ط1، النشر لعالم الكتب، د.م، 1426هـ-2005.

50-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق سعد سليمان حمود، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.